دور استثمار أموال الزكاة في الحد من الفقر متعدد الأبعاد في الدول الإسلامية

"دراسة في ضوء التجارب الدولية"

أ.د : فياض عبدالمنعم حسانين
أستاذ الاقتصاد – كلية التجارة – جامعة الأزهر ووزير المالية الأسبق

أ.د : محمد سعيد بسيوني
أستاذ الاقتصاد – كلية التجارة – جامعة بنها ووكيل الكلية الأسبق للدراسات العليا

رامي عيد مكي بحبح

دور استثمار أموال الزكاة في الحد من الفقر متعدد الأبعاد في الدول الإسلامية

"دراسة في ضوء التجارب الدولية"

الأستاذ الدكتور: فياض عبدالمنعم حسانين
أستاذ الاقتصاد – كلية التجارة – جامعة الأزهر
ووزير المالية الأسبق

الأستاذ الدكتور: محمد سعيد بسيوني
أستاذ الاقتصاد – كلية التجارة – جامعة بنها

رامي عيد مكي بحبح

المستخلص:

هدف البحث إلى بلورة إطار مفاهيمي يتناول عملية استثمار أموال الزكاة، والفقر متعدد الأبعاد، وذلك من خلال بيان مفهوم عملية استثمار أموال الزكاة، وحكمها، والضوابط الحاكمة لها، واستعراض صيغها المعاصرة، مع التطرق لبيان مفهوم الفقر، وأنواعه، ومؤشرات قياسه، لاسيما مؤشر الفقر متعدد الأبعاد، ورصد حصاد تطبيقات مؤسسات الزكاة المعاصرة في استثمار أموال الزكاة وبيان أثر ذلك على الحد من الفقر متعدد الأبعاد، وذلك باستخدام المنهج الاستقرائي، كما استهدفت الدراسة رصد حالة الفقر متعدد الأبعاد في دول منظمة التعاون الإسلامي، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي.

هذا ولقد افترضت الدراسة قدرة تطبيقات استثمار أموال الزكاة المعاصرة في تعزيز قدرة اقتصاديات دول منظمة التعاون الإسلامي على الحد من الفقر متعدد الأبعاد.

ولقد توصلت الدراسة إلى تعدد تجارب مؤسسات الزكاة في استثمار أموال الزكاة في المشاريع التنموية والخدمية والاقتصادية، وذلك بهدف تنمية وتثمير هذه الأموال للحد من الفقر، ولقد استطاعت هذه المشاريع توفير العديد من الخدمات التي تشتد حاجة الفقراء لها، هذا فضلاً عن توفير فرص عمل للفقراء، وتوفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمشروعات متناهية الصغر لهم؛ الأمر الذي أثر بشكل إيجابي على معدلات الحد من الفقر متعدد الأبعاد في هذه المجتمعات.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، الزكاة، مكافحة الفقر، منظمة التعاون الإسلامي.

The role of investing zakat funds in reducing multidimensional poverty in Islamic countries

"A study in light of international cases"

First Supervisor
Prof. Fayyad Abdel Moneim Hassanein
Professor of Economics – Faculty of Commerce – Al-Azhar University
And the former Minister of Finance

Second supervisor
Prof. Mohamed Saeed Bassiouni
Professor of Economics – Faculty of Commerce – Benha University
And the former Vice Dean for Postgraduate Studies

Researcher
Ramy Eid Mekky Bahbah

Abstract:

The research aims to develop a conceptual framework that addresses the process of investing zakat funds and multidimensional poverty, by explaining the concept of the process of investing zakat funds, its Shariah rulings, and the conditions governing it, and reviewing its contemporary applications, while addressing the concept of poverty, its types, and its measurement indicators, especially for the Multidimensional poverty, and monitoring the harvest of applications of contemporary zakat institutions in investing zakat funds and demonstrating the impact of this on reducing multidimensional poverty, using the inductive methodology. The study also aimed to monitor the state of multidimensional poverty in the countries of the OIC, using the descriptive analytical methodology.

The study assumed the ability of contemporary zakat fund investment applications to enhance the ability of the economies of the OIC countries to reduce multidimensional poverty.

The study found multiple cases of Zakat institutions investing Zakat funds in development, service and economic projects, with the aim of developing and investing these funds to reduce poverty. These projects have been able to provide many services that the poor desperately need, in addition to providing job opportunities for the poor, and providing the necessary financing for small and micro-enterprises; This has had a positive impact on the rates of reducing multidimensional poverty in these communities.

JEL Classification: E22، D64، I32، F53

خلفية عامة ومراجعة لأدبيات الدراسة:

يُعد الفقر ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد، تُمثل إحدى أهم المعضلات التي تواجهها المجتمعات، ويُمثل القضاء عليه أول الأهداف على كافة المستويات القومية والإقليمية والدولية؛ فعلى المستوى القومي: يتمثل الهدف الأول لرؤية مصر في القضاء على الفقر بجميع أشكاله، وعلى مستوى العالم العربي يمثل القضاء على الفقر أول أهداف خطة التنمية المستدامة، كما تهدف مجموعة البنك الدولي إلى القضاء على الفقر المدقع، وتعزيز الرخاء المشترك.

وتمثل مؤسسات الزكاة إحدى أهمِّ مؤسسات الاقتصاد الإسلامي ذات الأثر الفعال في الحد من الفقر، حيث تُعد الزكاة إحدى أهم آليات نقل الدخل والثروة، فهي تمثل تدفقاً مستمراً للتحويلات الاجتماعية، مما يسهم في تحقيق التكافل المجتمعي، لذلك قام العديد من الدول بإعادة تفعيل هذه المؤسسة.

وفي ضوء عمل مؤسسات الزكاة المعاصرة تبين أن التوزيع المباشر للأموال لم يحقق هدف الزكاة الأول وهو القضاء على الفقر، لذلك ظهرت فكرة استثمار أموال الزكاة، وذلك بهدف تنمية أموال الزكاة، وكوسيلة تهدف لدمج الفقراء في العملية الإنتاجية، لاسيما وأن الزكاة في جوهرها لا تعتمد على مبدأ "التسكين الوقتي" بل تعتمد على مبدأ "تحقيق الكفاية"؛ لذلك تبلورت بشأن هذه الفكرة الاجتهادات الفقهية والاقتصادية، وتعاظم اهتمام مؤسسات الزكاة بها، خاصة وأنها عملية ذات آثار تمويلية وتنموية وتوزيعية.

ولقد تعددت صيغ هذا الاستثمار، ما بين الصيغ المقترنة بالتمليك، والصيغ غير المقترنة بالتمليك. ويهدف هذا الاستثمار إلى الحد من الفقر، وذلك عبر العديد من المحاور، أولها تنمية أموال الزكاة لسد حاجة الفقراء المتزايدة، والعمل على استدامة هذه الأموال، هذا فضلاً عن ثلاثة محاور أساسية، وهي: توفير فرص العمل للفقراء، وتوفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة لمستحقي الزكاة، والاستثمار في المشروعات الخدمية والتنموية التي تهدف إلى تقديم خدماتها للفقراء.

ولقد طبقت العديد من مؤسسات الزكاة المعاصرة هذا الاستثمار، ومن أهم هذه المؤسسات بيت الزكاة الماليزي الذي اعتمد على العمل المؤسسي والتخطيط المنظم في استثمار أموال الزكاة في الأنشطة الاستثمارية حسب الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية لكل ولاية، وصندوق الزكاة الجزائري الذي أولى أهمية كبرى لاستثمار أموال الزكاة، حيث قام بتخصيص ثلث حصيلة الزكاة للمشروعات الاستثمارية، وديوان الزكاة السوداني صاحب التجارب الرائدة في استثمار أموال الزكاة في المشروعات الاستثمارية والتنموية والخدمية.

مشكلة الدراسة:

معاناة أغلب سكان الدول الإسلامية من انتشار الفقر متعدد الأبعاد لاسيما في الدول الإسلامية ذات الدخل تحت المتوسط والمنخفض، حيث يعاني أكثر من ربعمائة وسبعون مليون شخص داخل دول منظمة التعاون الإسلامي من الفقر متعدد الأبعاد.

ونظراً لأهمية عملية استثمار أموال الزكاة ودورها في الحد من الفقر، وانتهاج أغلب مؤسسات الزكاة المعاصرة لهذه العملية؛ يتمثل تساؤل الدراسة الرئيسي في: **ما هو أثر تجارب استثمار أموال الزكاة في الدول الإسلامية على الحد من حالة الفقر متعدد الأبعاد؟** .. ويثير هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية، وهي:

١- ما هو الإطار المفاهيمي لاستثمار أموال الزكاة والفقر متعدد الأبعاد؟

٢- ما هو دور استثمار أموال الزكاة في الحد من الفقر متعدد الأبعاد؟

٣- ما هي حالة الفقر متعدد الأبعاد في الدول الإسلامية؟

٤- ما هي التجارب الدولية في استثمار أموال الزكاة؟ وما أثر ذلك في الحد من الفقر؟

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها على المستوى النظري، من نقل الزكاة من الصورة التوزيعية الاستهلاكية إلى الصورة الاستثمارية الإنتاجية، بهدف تنمية أموال الزكاة وتوفير دخول مستمرة لمستحقي الزكاة لاسيما من الفقراء والمساكين.

وتتمثل أهمية الدراسة على المستوى التطبيقي، في محاولة رصد أهم تجارب مؤسسات الزكاة في عملية استثمار أموال الزكاة وأثر ذلك على الحد من الفقر متعدد الأبعاد.

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في: "**رصد أهم التجارب الدولية في استثمار أموال الزكاة وأثر ذلك على الحد من الفقر متعدد الأبعاد**"، وينبثق عن هذا الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية التالية: الأول: بلورة إطار مفاهيمي يتناول عملية استثمار أموال الزكاة، والفقر متعدد الأبعاد، الثاني: توصيف حالة الفقر متعدد الأبعاد في الدول الإسلامية، الثالث: رصد حصاد بعض تجارب عملية استثمار أموال الزكاة، وأثر ذلك على الحد من الفقر.

فرضيات الدراسة:

تسعى الدراسة إلى اختبار الفرضية التالية: تسهم عملية استثمار أموال الزكاة في تعزيز قدرة اقتصاد الدول الإسلامية على الحد من الفقر متعدد الأبعاد.

منهج الدراسة:

تستخدم الدراسة المنهج الاستقرائي عند تناول الإطار المفاهيمي لاستثمار أموال الزكاة والفقر متعدد الأبعاد، وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في استعراض حالة الفقر متعدد الأبعاد في الدول الإسلامية، وفي رصد تجارب مؤسسات الزكاة في استثمار أموال الزكاة.

خطة وهيكل الدراسة:

سعياً لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، فإنها تنقسم إلى مقدمة، وأربعة مباحث، وخاتمة، تبدأ الدراسة بمبحث يتناول الإطار المفاهيمي لاستثمار أموال الزكاة، والفقر متعدد الأبعاد، أما المبحث الثاني فإنه يتناول أثر استثمار أموال الزكاة على الحد من الفقر، ويستعرض المبحث الثالث حالة الفقر متعدد الأبعاد في الدول الإسلامية، أما الفصل الرابع فإنه يتناول استعراض تجارب استثمار أموال الزكاة مع بحث أثر هذا الاستثمار على الحد من حالة الفقر متعدد الأبعاد، وتختتم الدراسة بالخلاصة والنتائج.

وبناء على ما سبق يمكن عرض هيكل الدراسة كالتالي:

المبحث الأول: استثمار أموال الزكاة، والفقر متعدد الأبعاد "إطار نظري".

المبحث الثاني: أهمية استثمار أموال الزكاة في الحد من الفقر متعدد الأبعاد.

المبحث الثالث: واقع الفقر متعدد الأبعاد في الدول الإسلامية.

المبحث الرابع: تجارب استثمار أموال الزكاة، وأثرها على الحد من الفقر متعدد الأبعاد.

المبحث الأول: استثمار أموال الزكاة، والفقر متعدد الأبعاد "إطار نظري"

يتناول هذا المحور مفهوم استثمار أموال الزكاة وحكمها، ثم التطرق إلى بيان ضوابط هذا الاستثمار، واستعراض صيغه، مع بيان مفهوم الفقر متعدد الأبعاد وذلك من خلال ما يلي:

أولاً: استثمار أموال الزكاة .. المفهوم والحكم والصيغ:

أ/ مفهوم "استثمار أموال الزكاة": "هي تنمية وتوظيف أموال الزكاة، بإحدى صيغ الإستثمار المشروعة الهادفة لتحقيق مصالح مستحقي الزكاة، وذلك في المشروعات الخدمية أو المشروعات الاقتصادية، وفقاً للضوابط المنظمة".

ب/ حكم استثمار أموال الزكاة: استثمار أموال الزكاة قد يكون من مالك المال الذي وجبت فيه الزكاة، أو من المستحقين للزكاة بعد قبضها، أو من خلال الدولة، ولكل حالة حكم:

الحالة الأولى: حكم استثمار أموال الزكاة من قبل مالك المال: بالنظر في أحكام الزكاة وواقع استثمار الأموال يترجح أن استثمار أموال الزكاة من قِبَل مالك المال لصالح المستحقين لا يجوز

شرعاً (الفوزان، ٢٠١٢م، ص٨٩)، وذلك للعديد من الأسباب من أهمها وجوب إخراج الزكاة على الفور(ابن قدامة، ١٤١٧ه) ، قال تعالى: ﴿وَأَنْفِقُوا مِنْ مَا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾[المنافقون:١٠] فهذا دليل على وجوب أداء الزكاة في وقتها، وأنه لا يجوز تأخيرها(القرطبي، ١٤٢٧ه، ج٢٠، ص٥٠٦).

الحالة الثانية: حكم استثمار أموال الزكاة من قبل مستحقي الزكاة: نص الفقهاء على جواز هذا الاستثمار، لأن أموال الزكاة إذا وصلت إلى المستحقين أصبحت مملوكة لهم ملكاً تاماً؛ فيجوز لهم استثمارها أو استهلاكها(شبير، ٢٠١٠م، ص٥٠٢).

الحالة الثالثة: حكم استثمار أموال الزكاة من قبل الدولة: لقد اختلف العلماء في حكم استثمار أموال الزكاة من قبل الدولة على قولين، ويستند كل قول على حجج وأدلة، والراجح جواز استثمار أموال الزكاة من قِبَل الدولة، وذلك إذا دعت الضرورة أو الحاجة كتأمين موارد مالية ثابتة للمستحقين وتوفير فرص عمل للعاطلين من الفقراء(شبير، ٢٠١٠م، ص٥٣٠)، وذلك في ضوء العديد من الشروط والضوابط، ويؤيد ذلك ما يلي:

١/ قوة أدلة القائلين بالجواز، وسلامة بعض الأدلة من المعارضة والمناقشة، أما أدلة القائلين بعدم الجواز وردت عليها اعتراضات ومناقشات قوية(السهلي، ٢٠١٨م، ص١٤٤) ، ومن أدلة القائلين بالجواز:

- استثمار النبي والخلفاء الراشدون لأموال الصدقات، وإعدادهم أماكن خاصة للحفظ والرعي والدر والنسل، كما أن لها رعاة يرعونها ويشرفون عليها، والاستئناس بالأحاديث التي تحض على العمل والإنتاج واستثمار المال والجهد (شبير، ٢٠١٠م، ص٥١٩).
- حديث عُبيدالله وعبدالله ابنا عمر بن الخطاب –رضي الله عنهم– في جيش إلى العراق، وحديث الثلاثة أصحاب الغار.
- إجازة بعض العلماء تأخير المالك إخراج الزكاة لمصلحته إن خشي وقوع ضرر عليه (المرداوي، ١٩٩٧م، ص١٦٩).
- الاستدلال بالقياس على جواز استثمار مال اليتيم وأموال السفهاء، والقياس على جواز بيع الساعي لمال الزكاة للمحافظة عليه من التلف أو الضياع(حزم، ١٣٤٩ه، ص٣٠)، والقياس على جواز استثمار المستحقين للزكاة بعد قبضها لتحقيق المصلحة التي استحقوا الأخذ لأجلها، كالغارم إذا لم يكف مال الزكاة سداد دينه، فله أن يتجر فيما قبض من سهم الزكاة ليبلغ قدر الدين بالتنمية(النووي، د.ت، ص١٩٦)، فإن جاز لهم ذلك فيجوز لولي الأمر

استثمار أموال الزكاة لتحقيق مصلحة المستحقين، والقياس على صنيع عمر بن الخطاب – رضي الله عنه– عندما حبس الفيء على المسلمين لينتفعوا بريعه من غير أن يقتسموا أصله(الخليلين ١٩٩٤م، ص٣٥٥)، أي أنه قصد استثمار هذه الأرض لتأمين مورد ثابت للدولة.

٢/ إن القائلين بعدم الجواز قد أبدوا حججاً لعدم الجواز، وأن المجيزين وضعوا شروطاً للإجازة تُعد تفادياً لمحاذير هذه الحجج (فرح، ١٤٢٨ه، ص١٠).

٣/ ذكر القرآن لمستحقي الزكاة دون تعيين طريقة إيصال الأموال إليهم، مما يدل على أن طريقة إيصال هذه الأموال محل اجتهاد(بشير، ١٤٠٢ه، ص٤١٥)، قال الإمام مالك بن أنس (١٤٣٤، ص٢٢٧) في الموطأ: "قسم الصدقات لا يكون إلا على وجه الاجتهاد من الوالي".

٤/ إن مقاصد استثمار أموال الزكاة لا تخرج عن نفس مقاصد الزكاة، بل تزيدها عمقاً.

٥/ إجازة بعض العلماء تأخير المالك إخراج الزكاة لمصلحته إن خشي وقوع ضرر عليه(المرداوي،١٩٩٧م، ص١٦٩)، مما يدل على جواز تأخير الزكاة عند الإمام أو نائبه لمصلحة المستحقين من باب أولى؛ لأن مراعاة مصلحة المستحقين أولى من مراعاة مصلحة المزكي(الفوزان، ٢٠١٢م، ص٢٧).

٦/ استنادا على قاعدة "تصرُّف الإمام على الرّعية منوطٌ بالمصلحة": أي أن تصرف ولي الأمر على الرعية ولزومه عليهم متوقف على وجود الثمرة والمنفعة في تصرفه، دينية كانت أو دنيوية(الزرقا، ١٩٨٩م، ص٣٠٩)، ولقد أعتمد جل القائلين بجواز استثمار أموال الزكاة على دليل المصلحة(لحجوجي ٢٠١٨م، ص١٠٢م)، وعلى ذلك كان صنيع عمر –رضي الله عنه– عندما رأى أن دولة الإسلام قد اشتد عودها، ولم تكن بحاجة إلى استعطاف المؤلفة قلوبهم لاستدرار نفعهم واتقاء ضرهم؛ فوقف عنهم سهمهم من الزكاة، وليس فعله هذا إلا لما أبصره من حكمة التشريع، وما أدركه من أبعاد المصلحة، وبناء على ذلك إن رأى ولي الأمر مصلحة المستحقين للزكاة متعينة في استثمار نصيبهم بعد سداد خلتهم؛ فإنه يجوز له ذلك، لاسيما وأنه هو الناظر لمصلحتهم، والراعي لحقوقهم، والمؤتمن على دينهم ودنياهم(الخليلي، ١٩٩٤م، ص٣٥٥).

٨/ إقرار العديد من الهيئات الشرعية الإسلامية بجواز استثمار أموال الزكاة، والتي منها: "مجمع الفقه الإسلامي، و"هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين"، و"الهيئة الشرعية لبيت الزكاة الكويتي"، و"صندوق الزكاة القطري"، و"دار الإفتاء الليبية"، و"دائرة الشئون

الإسلامية والعمل الخيري بحكومة دبي"، و"هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لبيت التمويل الكويتي"، و"الأمانة العامة لديوان الزكاة السوداني"(بحبح، ١٤٤٥ه).

ج/ ضوابط استثمار أموال الزكاة: أي مجموعة القواعد والقيود والالتزامات والمبادئ التي يجب إتباعها عند اتخاذ قرار استثمار أموال الزكاة، وذلك حفاظاً على أموال الزكاة من الضياع، وحتى تكون عملية الاستثمار مستقرة قدر الإمكان، وبعيدة عن المخاطر، وتتعدد ضوابط استثمار أموال الزكاة، ما بين ضوابط شرعية، وضوابط اقتصادية، وضوابط رقابية، وضوابط أخلاقية، ولقد تطرَّق مَجْمَع الفقه الإسلامي لتحديد ضوابط استثمار أموال الزكاة من خلال قراره بشأن توظيف أموال الزكاة في مشاريع ذات ريع، والذي جاء فيه: إن توظيف أموال الزكاة في مشاريع ذات ريع جائز من حيث المبدأ بضوابط، وهي:

١/ أن لا تتوافر وجوه صرف عاجلة تقتضي التوزيع الفوري لأموال الزكاة.

٢/ أن يتم استثمار أموال الزكاة بالطرق المشروعة.

٣/ أن تتخذ الإجراءات الكفيلة ببقاء أصول أموال الزكاة المستثمرة وريعها على أصل حكم الزكاة.

٤/ المبادرة إلى تنضيض "تسييل" الأصول المستثمرة إذا اقتضت حاجة مستحقي الزكاة.

٥/ بذل الجهد للتحقق من كون الاستثمارات التي ستوضع فيها أموال الزكاة مجدية ومأمونة وقابلة للتنضيض عند الحاجة.

٦/ أن يتخذ قرار استثمار أموال الزكاة ممن عهد إليهم ولي الأمر بجمع الزكاة وتوزيعها، لمراعاة مبدأ النيابة الشرعية، وأن يسند الإشراف على الاستثمار إلى ذوي الكفاية والخبرة والأمانة(ملاحق كتاب أبحاث فقهية، ٢٠١٠م، ص٨٨٥).

د/ صيغ استثمار أموال الزكاة: تتعدد صيغ استثمار أموال الزكاة، ويمكن بيان بعض من هذه الصيغ من خلال القسمين التاليين:

القسم الأول: صيغ استثمار أموال الزكاة المقترنة بالتمليك: والتي منها الصور التالية:

الصورة الأولى: تمليك المستحقين للزكاة وسائل إنتاج "بطريقة فردية"، كتمليك أدوات الحرفة، أو تمليك مشروع من المشروعات التي تحتاج لعامل واحد، أو لعامل مع أسرته.

الصورة الثانية: تمليك المستحقين للزكاة وسائل إنتاج يعملون فيها "بطريقة جماعية"، كإنشاء مشروع لمجموعة من الفقراء يعملون فيه، وتوزع الملكية عليهم عن طريق الأسهم.

الصورة الثالثة: تمليك المستحقين للزكاة وسائل إنتاج لا يعملون فيها، كإنشاء مشروع استثماري كبير يملكه الفقراء عن طريق الأسهم، يحصلون على أرباحه، ولا يعملون فيه.

القسم الثاني: صيغ استثمار أموال الزكاة غير المقترنة بالتمليك: والتي منها الصور التالية:

الصورة الأولى: إنشاء صندوق لإقراض الزكاة للمستحقين لها.

الصورة الثانية: إنشاء مشروعات تنموية –خدمية– توجه لتقديم الخدمات للفقراء.

الصورة الثالثة: استثمار أموال الزكاة العينية ببيعها والاتجار فيها.

الصورة الرابعة: إنشاء مشروعات تملك لمؤسسة الزكاة، يخصص ربحها لمستحقي الزكاة.

الصورة الخامسة: إنشاء مشروعات تملك لمؤسسة الزكاة، يعمل فيها الفقراء.

الصورة السادسة: الصيغ التمويلية لاستثمار أموال الزكاة: تتعدد صيغ الإنفاق الاستثماري التمويلية لأموال الزكاة، والتي منها: صيغ المشاركة، وصيغ المضاربة، وصيغ الإجارة.

ثانياً: مؤشر الفقر متعدد الأبعاد MPI: نتناول مفهوم الفقر لغة واصطلاحاً، مع استعراض أنواع الفقر ومؤشرات قياسه قبل التطرق لمؤشر الفقر متعدد الأبعاد، وذلك من خلال ما يلي:

أ/ **الفَقْرُ لغة:** ضِدُّ الغِنَى، وهو فَقْد ما يحتاج إليه، وهو العَوَزُ والحاجة، وفِعلُهُ الافْتِقارُ، والنّعْتُ فَقِيرٌ، ورَجُلٌ فقيرٌ مِنَ المال، وقَدْ فَقُرَ فهو فَقِيرٌ، أي محتاج، والجمع فُقَراءُ(زكريا، ١٩٧٩م، مج٤، ص٤٤٣)، أي أن المعنى اللغوي للفَقِير أنه هو صاحب الحاجة(عمارة، ١٩٩٣م، ص٤٣٥)، أي من لا مال عنده يكفيه لضروراته.

ومع أهمية التعريف اللغوي للفقر بكل دلالاته، ولكنه لم يحدد فئة الفقراء تحديداً دقيقاً، لذلك ظهرت الحاجة لوجود تعريف اصطلاحي يحدد الفقراء بدقة(لحيلح وجصاص، ٢٠١٠م، ص:ص ١٧٤/١٧٩).

ب/ **الفقر اصطلاحاً:** الفقر من المفاهيم المجردة النسبية التي تحاول وصف ظاهرة بالغة التشابك والتعقيد، أثارت جدلاً في أدبيات العلوم الاقتصادية والاجتماعية، حيث لم يتفق العلماء على مفهوم واحد للفقر يعكس أبعاده المختلفة، ويرجع ذلك للعديد من الأسباب، والتي منها: اختلاف المجتمعات، واختلاف الخلفية الفكرية للباحث، هذا فضلاً عن اختلاف أدوات القياس.

ولقد تعددت تعاريف الفقر، ما بين تعاريف كمية ترتبط بانخفاض مستوى الدخل، والتي منها: "الفقر هو الحالة الاقتصادية التي يفتقر فيها الفرد إلى الدخل اللازم للحصول على أدنى مستويات الغذاء والملبس والرعاية الصحية والتعليم وكل ما يُعد ضرورياً لتأمين مستوى حياة لائق"(بانقا، ٢٠١٨م، ص٧)، وتعاريف كيفية ترتكز على الحصول على السلع والخدمات والقدرات البشرية، والتي منها: "الفقر هو العجز عن امتلاك القدرات البشرية الكافية لضمان الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع"(أبو العنين، ٢٠٠٤، ص١٢١).

وبالنظر لمفهوم الفقر في الفكر الاقتصادي الإسلامي نجد أنه يرتبط بالحالة التي لم يصل فيها الفرد إلى حد الكفاية، ذلك الحد الذي يمثل الهدف الأول الذي تسعى الدولة في الإسلام لوصول جميع أفراد المجتمع له، ويختلف حد الكفاية عن حد الكفاف باختلاف المقاصد الضرورية عن المقاصد الحاجية[١]؛ فحد الكفاف يمثل ضروريات الحياة التي من فقدها لم يستطع الحفاظ على حياته ودينه، أما حد الكفاية فإنه يكمن في توفير الحياة الكريمة في ضوء المكان والزمان وظروف الفرد والمجتمع الذي يعيش فيه. ويُعد خروج أفراد المجتمع من حد الكفاف إلى تمام الكفاية؛ أحد معايير قياس التنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الإسلامي، وفي ضوء ما سبق يمكن تعريف الفقر في الفكر الاقتصادي الإسلامي بأنه: "هو الحالة التي لم يتمكن فيها الفرد من الوصول لحد الكفاية".

ج/ أنواع الفقر: تشير أدبيات التنمية البشرية والاقتصادية إلى تعدد أنواع الفقر، والتي منها:

- ينقسم الفقر تبعاً لنوع الحرمان إلى نوعين؛ الفقر المادي، والفقر غير المادي.
- ينقسم الفقر تبعاً لأسلوب قياسه إلى نوعين؛ الفقر المطلق، والفقر النسبي.
- ينقسم الفقر تبعاً لدرجته إلى ثلاثة أنواع؛ الفقر المدقع، والفقر المطلق: وفقر الرفاهية.
- ينقسم الفقر تبعاً لمدة بقائه إلى ثلاثة أنواع؛ فقر الصدمات، والفقر الموسمي، والفقر الدائم.

د/ مؤشرات قياس الفقر: لقد تعددت مقاييس الفقر، كالمقاييس النقدية التقليدية القائمة على المنفعة وملكية السلع، ومقاييس عدم العدالة في توزيع الدخل، والمقاييس القائمة على القدرات الإنسانية، هذا فضلاً عن المقاييس التي تتناول جوانب الحرمان، ويمكن بيان أهم مقاييس الفقر من خلال ما يلي:

الأول: منهجية خط الفقر: هو محاولة منهجية لوضع تقدير كمي للحاجات الأساسية للإنسان، والمتمثلة في الغذاء والملبس والمسكن والتنقل(الفارس، ٢٠٠٧م، ص٢٤)، ويمكن تقسيم خطوط الفقر إلى ما يلي: خط الفقر المطلق، وخط الفقر النسبي، وخط الفقر الاجتهادي.

الثاني: مؤشرات قياس انتشار الفقر في المجتمع: إذا توافرت بيانات عن دخل الفرد وخط الفقر، فيمكن استخدام عدة مقاييس لتحديد مستوى انتشار الفقر في المجتمع، والتي منها: مؤشر عدد الرؤوس Headcount Index، ومؤشر فجوة الفقر Poverty Gap Index، ومؤشر شدة الفقر Poverty

---

[١] المقاصد الضرورية: هي التي لابد منها في قيام مصالح الدين والدنيا بحيث إذا فقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامة بل على فساد وفوت حياة، وفى الآخرة فوت النجاة، أما المقاصد الحاجية: هي الأمور التي يكون مفتقراً إليها من حيث التوسعة ورفع الضيق المؤدى في الغالب إلى الحرج والمشقة اللاحقة بفوات المطلوب.

الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي، (١٩٩٧م)، الموافقات، دار ابن عفان للنشر والتوزيع، الخُبر، السعودية، ط١، ج٢، ص٢٠/١٧

Severity Index، ومؤشر سين Sen Index، ومؤشر سين-شروك-ثون Sen- (SST) Shorrocks-Thon Index.

الثالث: مؤشرات قياس الفقر القائمة على القدرات الإنسانية ومستوى الحرمان البشري: بالإضافة إلى مقاييس الفقر القائمة على المنفعة وملكية السلع، فلقد بُذلت العديد من الجهود لتطوير أدوات للقياس قائمة على القدرات الإنسانية والتي منها: مؤشر البلدان الأقل نمو (LDCs)، ومؤشر التنمية البشرية (HDI)، ومؤشر فقر القدرة، ومؤشر الفقر البشري (HPI)، ومؤشر الفقر متعدد الأبعاد MPI.

ه/ الفقر متعدد الأبعاد: تم إطلاق مؤشر الفقر متعدد الأبعاد عام ٢٠١٠م من قبل مؤسسة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية(OPHI)، ومكتب تقرير التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP)، ويكمل مؤشر MPI المقاييس النقدية للفقر، حيث يقيس الفقر الحاد متعدد الأبعاد، عن طريق قياس درجة الحرمان للأشخاص عبر عشرة مؤشرات تستوعبها ثلاثة أبعاد، وهي: "الصحة والتعليم ومستوى المعيشة"، والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (١) أبعاد مؤشر الفقر متعدد الأبعاد MPI

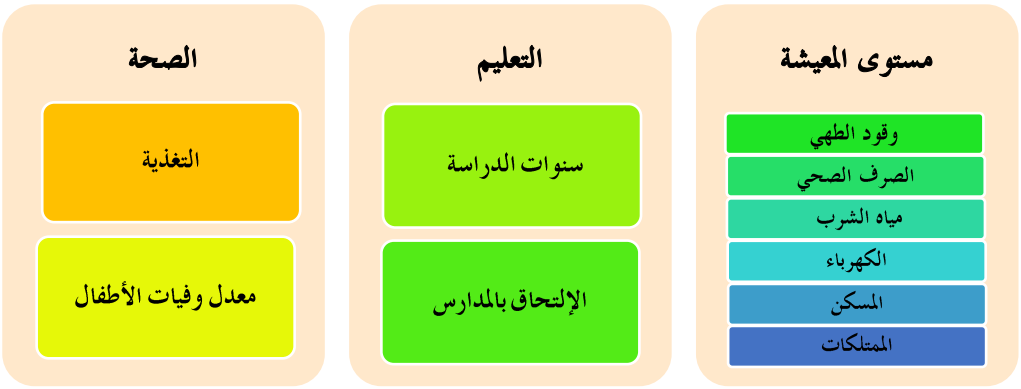

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات تقرير مؤشر الفقر العالمي متعدد الأبعاد **MPI** 2018.

يتراوح مؤشر MPI من "صفر" إلى "واحد" وتشير القيم الأعلى إلى ارتفاع معدل الفقر ، ويحتسب الناس على أنهم فقراء متعددو الأبعاد إذا كانوا محرومين في ثلث أو أكثر من العشرة مؤشرات حيث يتم ترجيح كل مؤشر بالتساوي ضمن أبعاده، مؤشرات الصحة والتعليم ترجح بنسبة ١/٦ لكل منها، ومؤشرات مستوى المعيشة ترجح بنسبة ١/١٨ لكل منها(UNDP, 2021, P.2).

تُعد الأسر التي تحصل على درجة حرمان ما بين ٢٠% و٣٣.٣%؛ أسر معرضة للفقر متعدد الأبعاد، أما الأسر التي تحصل على درجة حرمان تبلغ ٣٣.٣% فهي أسر تعاني فقراً متعدد الأبعاد،

والأسر التي تحصل على ٥٠% أو أكثر تعتبر أسر تعاني من الفقر الشديد متعـــدد الأبعاد(الاســـكوا، ٢٠١٧، ص١٢)، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (١) أبعاد مؤشر الفقر متعدد الأبعاد MPI

الأبعاد	المؤشر	أي شخص في الأسرة محروم إذا	الوزن
الصحة	التغذية	أي شخص أقل من ٧٠ عاماً يعاني من نقص التغذية.	١/٦
	معـــدل وفيـــات الأطفال	وفاة أي طفل في فترة الخمس سنوات السابقة للمسح.	١/٦
التعليم	سنوات الدراسة	لم يكمل أي فرد يبلغ من العمر ١٠ سنوات أو أكثر ٦ سنوات من الدراسة.	١/٦
	الالتحاق بالمدارس	أي طفل لم يذهب للمدرسة حتى الصف الثامن.	١/٦
مستوى المعيشة	وقود الطهي	تستعمل الأسرة الروث أو الخشب أو الفحم في الطهي.	١/١٨
	الصرف الصحي	عدم توافر مرفق صحي للأسرة، أو تتقاسمه مع أسر أخرى.	١/١٨
	مياه الشرب	عدم استطاعة الحصول على مياه الشرب الصحية، أو توافرها على بُعد ٣٠ دقيقة على الأقل سيراً على الأقدام من المنزل، ذهاباً وإياباً.	١/١٨
	الكهرباء	المنزل ليس به كهرباء.	١/١٨
	المسكن	مسكن أرضيته من مواد طبيعية، أو السقف والجدران من المواد البدائية.	١/١٨
	الممتلكات	لا تمتلك الأسرة اثنين أو أكثر من هذه الأصول: راديـــو، تليفزيـــون، هـــاتف، كمبيوتر، عربة حيوانات، دراجة، دراجة نارية، ولا تمتلك سيارة أو شاحنة.	١/١٨

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات تقرير مؤشر الفقر العالمي متعدد الأبعاد 2018.

ويتميز مؤشر الفقر متعدد الأبعاد بأنه يُعـــد مـــن المؤشـــرات الحساســـة للتغيـــرات فـــي كـــل عناصره(UNDP, 2021, P.2)، كما أنه يتميز بقدرته على التعبير عن أوجـــه الحرمـــان بصـــورة مباشرة، مع تجنبه للعديد من المشاكل التي تؤثر في جودة نتائج مؤشرات قياس الفقر النقدية(الاســـكوا، ٢٠١٧، ص٤).

المبحث الثاني: أهمية استثمار أموال الزكاة في الحد من الفقر متعدد الأبعاد.

تهدف صيغ استثمار أموال الزكاة إلى الحد من الفقر متعدد الأبعاد وذلك بطريق مباشر عـــن طريـــق المشروعات التنموية الهادفة إلى علاج حالة الفقر، تلك المشروعات التي يحتاج مستحقو الزكاة إليها بصـــفة مباشرة، أو بطريق غير مباشر عن طريق تنمية أموال الزكاة وبالتالي توفير الأمـــوال اللازمـــة لحصـــول الفقراء والمساكين على هذه الخدمات، ونتطرق لأهمية صيغ استثمار أموال الزكاة في المشروعات التنموية من خلال ما يلي:

أولاً: مشروعات الأمن الغذائي: يُعرف الأمن الغذائي بأنه: "هو توفير الغذاء لجميع الأفراد في المجتمع بالكمية والنوعية الكافيتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة"(الفاو، ٢٠١٧م، ص٨)، ويُعد تحقيق الأمن الغذائي من أهم أولويات الزكاة، لذلك تتعدد صيغ استثمار أموال الزكاة المعنية بتحقيق الأمن الغذائي التي تندرج مشروعاته ضمن مشمولات مصرفي "الفقراء والمساكين"، والتي منها المشروعات الزراعية، ومشروعات الثروة الحيوانية والسمكية، وتعمل هذه المشروعات على توفير الأمن الغذائي من خلال ما يلي:

- توفير الغذاء للفقراء إما مباشرة، أو بتوفير الوسائل المادية التي تمكنهم من الحصول عليه.
- توفير فرص عمل للفقراء، وأغلبهم من الفقراء، وبالتالي توفير مصدر مالي دائم يستطيعون عن طريقه الحصول على المواد الغذائية.
- انخفاض أسعار المواد الغذائية بسبب زيادة عرضها بالأسواق، وبالتالي يتمكن عدد أكبر من الفقراء من الحصول على غذائهم.

ثانياً: مشروعات الرعاية الصحية: تندرج هذه المشروعات ضمن مشمولات مصرفي "الفقراء والمساكين"، وتتعدد الآثار التنموية لهذه المشروعات لاسيما وأن الصحة تمثل أحد الأركان الأساسية للتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال دورها الفعال في كسر الحلقات المفرغة المفسرة للتخلف في الدول النامية، ويفسر ذلك علاقة انخفاض المستوى الصحي للعمال بانخفاض الإنتاجية، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الدخل، ويفضي ذلك إلى انخفاض المستوى الصحي مما يغذي حلقة جديدة، وانخفاض مستوى الدخل يؤدي إلى انخفاض الادخار فانخفاض الاستثمار، وهكذا في حلقات مفرغة.

في حين يترتب على كسر الحلقة المفرغة المرتبطة بالمستوى الصحي إلى زيادة الإنتاجية، وبالتالي ارتفاع مستوى الدخل، الأمر الذي يترتب عليه زيادة مستويات الرعاية الصحية، ومن ثم زيادة الإنتاجية، مما يغذي حلقة جديدة، كما أن ارتفاع مستوى الدخل يؤدي إلى زيادة الادخار، فزيادة الاستثمار، مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الدخل مرة ثانية مكون حلقة جديدة، ومن خلال التحليل السابق يمكن استنباط أثر هذه المشروعات على الحد من الفقر من خلال علاقة الصحة بالمهارات الفردية والتي تُستمد من القدرات العقلية والجسمانية، ومدى انتظام العمال في العمل، ومن ثم علاقتها بالإنتاجية، وعلاقة الصحة بالعمر المتوقع للعمال، وبالتالي الحفاظ على الرصيد المتراكم لخبرات العمل المكتسبة، هذا فضلاً عن علاقة صحة الوالدين بانتظام أبنائهم في التعليم، وأثر ذلك على الإنتاجية والدخول في الأجل الطويل(إبراهيم، ٢٠٠٢م، ص:ص ١٢٦/١٤٧).

ثالثاً: المشروعات التعليمية: تندرج هذه المشروعات ضمن مشمولات مصرفي "الفقراء والمساكين" إذا كانت تهدف إلى توفير التعليم اللازم لأبناء الفقراء والمساكين، وتندرج ضمن مشمولات مصرف "في سبيل الله" إذا كانت تهدف إلى المحافظة على عقيدة المسلمين، وذلك في مواجهة التغريب الذي تقوم به مؤسسات التعليم الغربية، وتتعدد الآثار التنموية للمشروعات التعليمة، ومن ذلك ما يلي:

- يشكل التعليم الجيد أهم الاستثمارات الحقيقية والمستدامة التي تتخذها الدول، حيث إن التعليم هو جوهر تكوين رأس المال البشري، والركيزة الأساسية للتنمية في أي مجتمع.
- يلعب التعليم الجيد دوراً أساسياً في تغيير الآفاق المستقبلية للدول والمجتمعات، وفي خلق اقتصادات ديناميكية ذات تنافسية عالمية، كما يعتبر إحدى أهم أدوات تعزيز الإنتاجية المحلية والابتكار.
- يساعد تعليم البنات في تحقيق التنمية، وذلك من خلال تأثيره على الأهداف المتعلقة بالأطفال والصحة الإنجابية، وبالتالي تأثيره على القوى العاملة في المستقبل(سيسرك، ٢٠١٦م، ص١).

رابعاً: مشروعات توفير مياه الري، ومياه الشرب الآمنة: تندرج هذه المشروعات ضمن مشمولات مصرفي "الفقراء والمساكين"، وتتعدد الآثار التنموية لهذه المشروعات، والتي منها ما يلي:

- توفير الغذاء حيث إن هذه المشروعات هي الداعم الأساسي للمشروعات الزراعية، والمشروعات السمكية، وما يتعلق بها من مشروعات الحفظ والتعبئة.
- تُعد مياه الشرب الآمنة أحد الوسائل الأساسية في الحد والوقاية من الأمراض، وبالتالي المحافظة على صحة القوى العاملة وقدرتهم الإنتاجية.
- توفير المزيد من فرص العمل، خاصة وأن نصف القوى العاملة عالمياً تعمل في ثمانية قطاعات تعتمد على الموارد المائية.

وفي المقابل فإن الإخفاق في الاستثمار في مجال مشروعات المياه لن يؤدي فحسب إلى إهدار الفرص وإنما يؤدي إلى إعاقة التنمية(اليونيسكو، ٢٠١٦م، ص٥).

خامساً: مشروعات الرعاية الاجتماعية: كمشروعات دور الأيتام والمسنين، وتندرج هذه المشروعات ضمن مشمولات مصرفي "الفقراء والمساكين" إذا كانت تهدف إلى إيواء وحفظ ورعاية الفقراء الذين ليس لهم عائل، وتندرج ضمن مشمولات مصرف "في سبيل الله" إذا كان تهدف إلى حماية الأقليات المسلمة[٢] من حملات التنصير والإلحاد.

[٢] تتعدد تعاريف الأقلية المسلمة، والتي منها: "هي مجموعة من المواطنين المسلمين، الذين يعيشون في دولة غير عضو في منظمة التعاون الإسلامي".

ولقد أجازت بعض الهيئات الشرعية إنشاء هذه المشاريع مع اشتراط عدة ضوابط، والتي منها: إن يكون نفع المشروع قاصراً على فقراء المسلمين الذين ليس لهم عائل شرعي، واتخاذ كافة التدابير والإجراءات التي تضمن بقاء هذه الدار ملكاً لمؤسسة الزكاة، بحيث لو تم الاستغناء عنها أو تمت تصفيتها يؤول ثمنها لمصارف الزكاة(بيت الزكاة، ٢٠١٧م، ص١٥٧).

وتأتي الأهمية الكبرى التي تحتلها المشروعات السابقة من دورها في حماية وحفظ الضروريات الخمس التي لابد منها في قيام مصالح الدين والدنيا، بحيث إذا فقدت لم تجرِ مصالح الدنيا على استقامة بل على فساد وفوت حياة، تلك الضروريات التي حددها الفقهاء في: "حفظ الدين والنفس والنسل والمال والعقل"(الشاطبي، ١٩٩٧م، ص١٧).

المبحث الثالث: واقع الفقر متعدد الأبعاد في الدول الإسلامية[٣].

بتحليل تقرير مؤشر الفقر العالمي متعدد الأبعاد (MPI) الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية (OPHI) تبين ما يلي:

أولاً: يبلغ متوسط مؤشر الفقر متعدد الأبعاد في دول منظمة التعاون الإسلامي 0.173 عام ٢٠٢٠م، وهو بذلك يتخطى المتوسط العالمي للمؤشر والذي يبلغ 0.105 والشكل التالي يوضح درجة المؤشر بالدول الإسلامية:

شكل رقم (٢) مؤشر الفقر متعدد الأبعاد بدول منظمة التعاون الإسلامي (ترتيباً تنازلياً عام ٢٠٢١م)

بحبح، رامي عيد مكي، (٢٠٢٠م)، دور الوقف في رعاية الأقليات المسلمة في الدول غير الإسلامية، سلسلة الأبحاث الفائزة في مسابقة الكويت الدولية لأبحاث الوقف (٢٥) ، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، صـ٢٥

[٣] عند الإشارة إلى الدول الإسلامية يقصد بها دول منظمة التعاون الإسلامي، والتي تُعد منظمة إسلامية دولية تجمع سبعاً وخمسين دولة، تُمثل الصوت الجماعي للعالم الإسلامي، وتسعى لحماية مصالحه والتعبير عنها دعماً للسلم والانسجام الدوليين، وتعزيزا للعلاقات بين مختلف شعوب العالم، وتُعد المنظمة ثاني أكبر منظمة دولية بعد منظمة الأمم المتحدة، ترتبط بعلاقات تشاور وتعاون مع المنظمات الدولية.

الموقع الرسمي لمنظمة التعاون الإسلامي https://www.oic-oci.org/states/

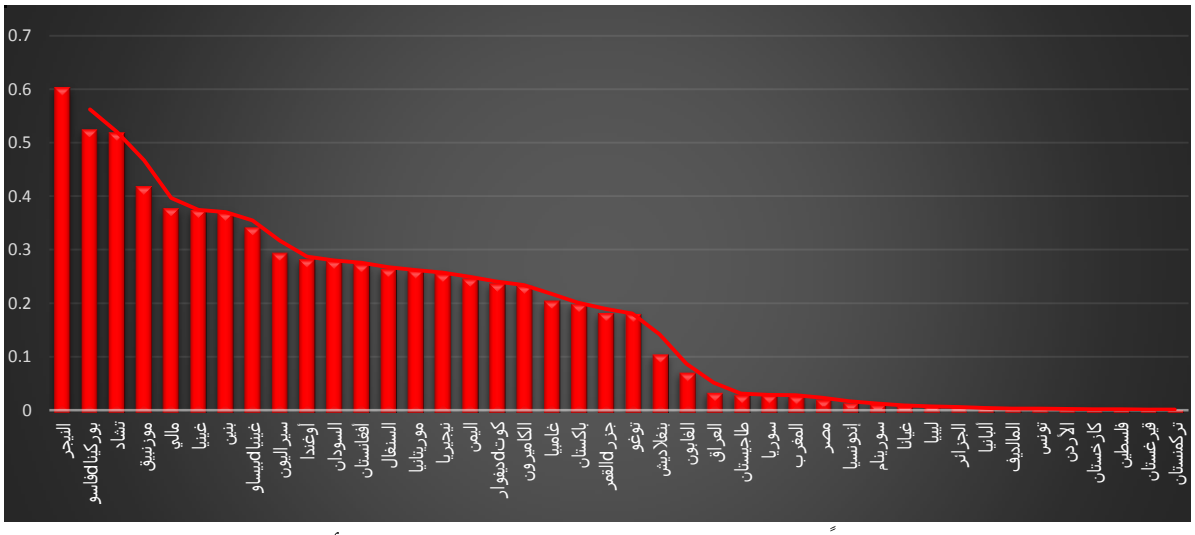

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات تقرير مؤشر الفقر العالمي متعدد الأبعاد ٢٠٢١م ص٢٩/٣٠.

يلاحظ من الشكل تباين مؤشر الفقر متعدد الأبعاد بين الدول الإسلامية، ففي حين تخطت اثنتان وعشرون دولة للمتوسط العالمي للمؤشر والبالغ ٠.١٠٥، أعلاهم دولة النيجر بمؤشر ٠.٦٠١؛ فإنه يوجد عشر دول انخفض فيهم المؤشر عن ٠.٠١ أقلهم دولتي قيرغستان وتركمنستان بمؤشر ٠.٠٠٠١.

ثانياً: يعيش أكثر من أربعمائة وسبعين مليون شخص داخل الدول الإسلامية الواردة بالتقرير في فقر متعدد الأبعاد، بنسبة ٣١% من السكان والبالغ عددهم 1.574 مليار نسمة، والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (٣) عدد ونسبة السكان في فقر متعدد الأبعاد بالدول الإسلامية

(ترتيباً تصاعدياً بناء على نسبة السكان في الفقر متعدد الأبعاد عام ٢٠٢١م)

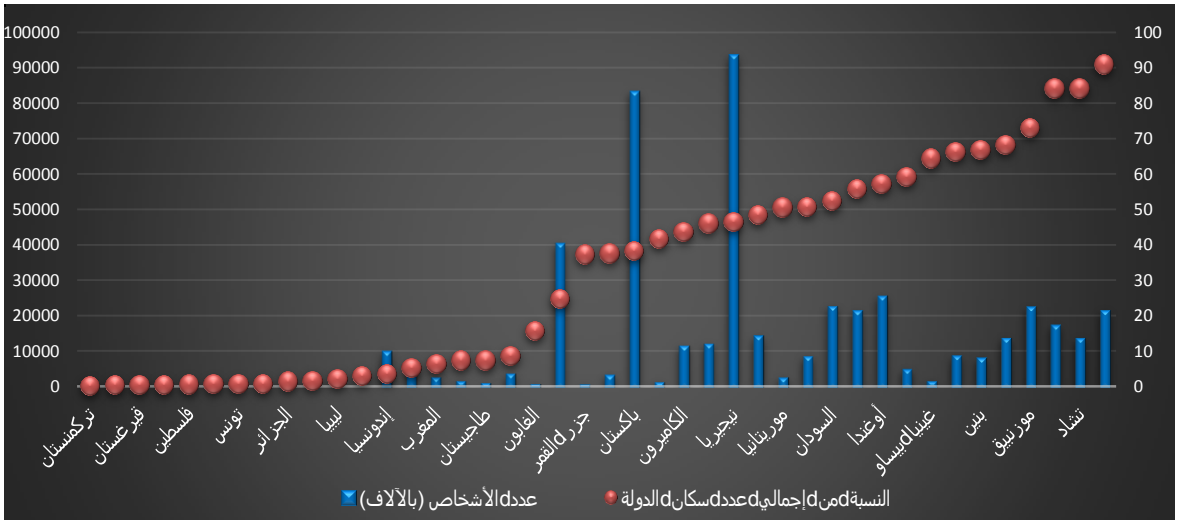

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات تقرير مؤشر الفقر العالمي متعدد الأبعاد ٢٠٢١، صـ٢٩-٣٠

يلاحظ من الشكل تخطي عدد السكان الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد في ثلاث وعشرين دولة من الدول الإسلامية للمتوسط العالمي لنسبة الفقر متعدد الأبعاد البالغ ٢٢%، مع وجود تفاوت شديد بين الدول الإسلامية في المؤشر، ففي حين يعيش أكثر من ٥٠% من السكان في فقر متعدد الأبعاد في ثلاث عشرة دولة، أعلاهم دولة النيجر بنسبة ٩١% من السكان، فإنه يعيش أقل من ١٠% من السكان في فقر متعدد الأبعاد في سبع عشرة دولة أقلهم دولة تركمنستان بنسبة ٠.٢% من السكان، هذا فضلاً عن تركز ٥٦% من الأشخاص الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد داخل خمس دول فقط، وهي: (نيجيريا، باكستان، بنغلاديش، أوغندا، السودان).

ثالثاً: يعاني أكثر من مائتين وخمسين مليون شخص داخل الدول الإسلامية من الفقر الشديد متعدد الأبعاد، بنسبة ١٨% من عدد السكان، والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (٤) عدد ونسبة السكان في فقر شديد متعدد الأبعاد في الدول الإسلامية
(ترتيباً تصاعدياً بناء على نسبة السكان في فقر شديد متعدد الأبعاد عام ٢٠٢١م)

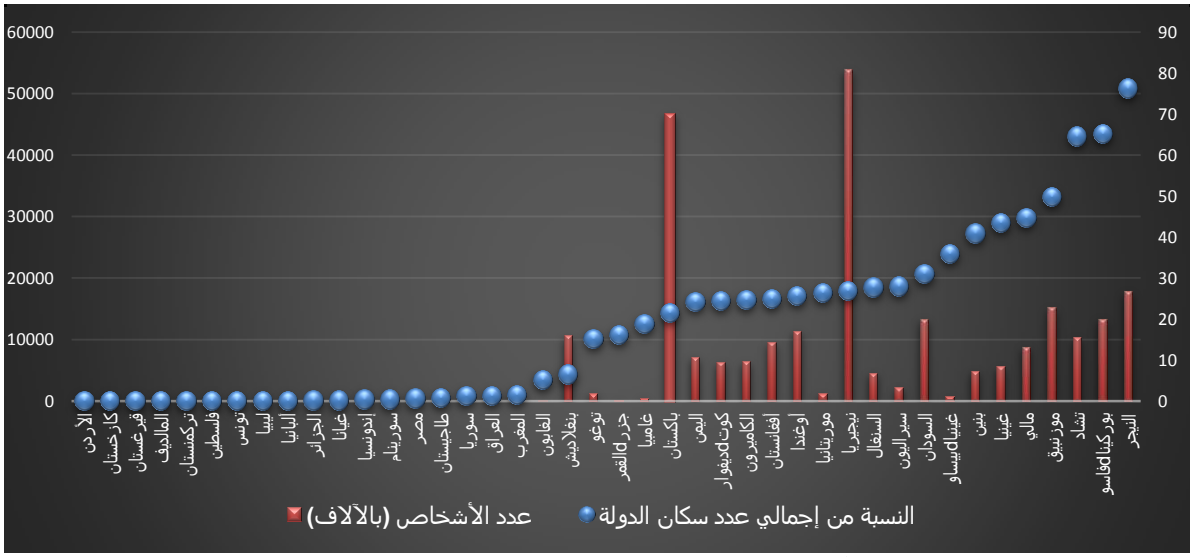

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات تقرير مؤشر الفقر العالمي متعدد الأبعاد ٢٠٢١، صـ٢٩-٣٠

يلاحظ من الشكل تخطي عدد السكان الذين يعانون من الفقر الشديد متعدد الأبعاد داخل اثنتين وعشرين دولة للمتوسط العالمي لنسبة الفقر الشديد متعدد الأبعاد والبالغ 9.5%، مع وجود تفاوت شديد بين الدول في المؤشر، حيث يعاني أكثر من نصف سكان ثلاث دول من الفقر الشديد متعدد الأبعاد، وهي: (النيجر ٧٦.٣%، وبوركينا فاسو ٦٥.٣%، وتشاد ٦٤.٦% من عدد السكان)، بينما يعيش أقل من ٥% من السكان في فقر شديد متعدد الأبعاد في ثماني عشرة دولة من الدول الإسلامية

أقلهم (ألبانيا، وليبيا، وتونس) بنسبة ٠.١% من عدد السكان، هذا فضلاً عن تركز ٥٨% من عدد الأشخاص الذين يعانون من الفقر الشديد متعدد الأبعاد في الدول الإسلامية، في خمس دول فقط، وهي: (نيجيريا، باكستان، النيجر، موزمبيق، بوركينا فاسو).

رابعاً: يوجد داخل الدول الإسلامية أكثر من مائة وتسعين مليون شخص من السكان معرضين للفقر متعدد الأبعاد، بنسبة ١٢% من عدد السكان، والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (٥) عدد ونسبة السكان المعرضين للفقر متعدد الأبعاد بالدول الإسلامية
(ترتيباً تصاعدياً بناء على نسبة السكان المعرضين للفقر متعدد الأبعاد عام ٢٠٢١م)

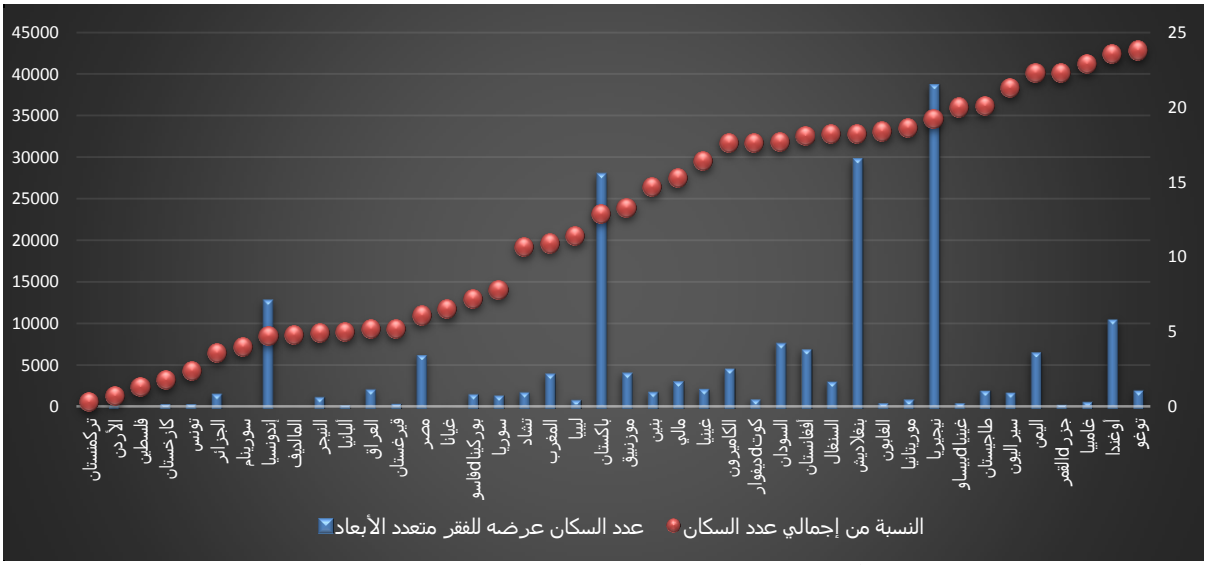

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات تقرير مؤشر الفقر العالمي متعدد الأبعاد ٢٠٢١، صـ٢٩-٣٠

يلاحظ من الشكل تخطي عدد السكان المعرضين للفقر متعدد الأبعاد داخل تسع عشرة دولة من الدول الإسلامية للمتوسط العالمي لنسبة السكان المعرضين للفقر متعدد الأبعاد البالغ ١٥.٢%، مع وجود تفاوت شديد بين الدول في المؤشر، حيث تعاني ثماني دول من ارتفاع نسبة السكان المعرضين للفقر متعدد الأبعاد بنسبة أكثر من ٢٠% عدد السكان، أعلاهم دولة توغو بنسبة ٢٣.٨% من السكان، بينما يوجد أقل من ٥% من السكان معرضون للفقر متعدد الأبعاد في عشر دول، أقلهم دولة تركمنستان بنسبة ٠.٣%، هذا فضلاً عن تركز 63% من عدد الأشخاص المعرضين للفقر متعدد الأبعاد في الدول الإسلامية، في خمس دول فقط، وهي: (نيجيريا، بنغلاديش، باكستان، إندونسيا، أوغندا).

خامساً: يفتقر أكثر من مائة وتسعين مليون فقير من الفقراء الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد في الدول الإسلامية إلى ظروف معيشية محسنة، وذلك بنسبة ٤١% مع عدد الفقراء متعددو الأبعاد في هذه

الدول، كما يعاني ١٦٥ مليون شخص من الحرمان من التعليم، وذلك بنسبة ٣٥% مع عدد الفقراء متعددو الأبعاد، ويعاني ١١٥ مليون شخص من عدم القدرة على الحصول على الخدمات الصحية الأساسية، وذلك بنسبة ٢٤% مع عدد الفقراء متعددو الأبعاد، والشكل التالي يوضح مساهمة الحرمان في الأبعاد العامة للفقر متعدد الأبعاد في الدول الإسلامية:

شكل رقم (٦) مساهمة الحرمان في الأبعاد العامة للفقر متعدد الأبعاد في الدول الإسلامية (النسبة%)
(ترتيباً تنازلياً بناء على بُعد الصحة عام ٢٠٢١م)

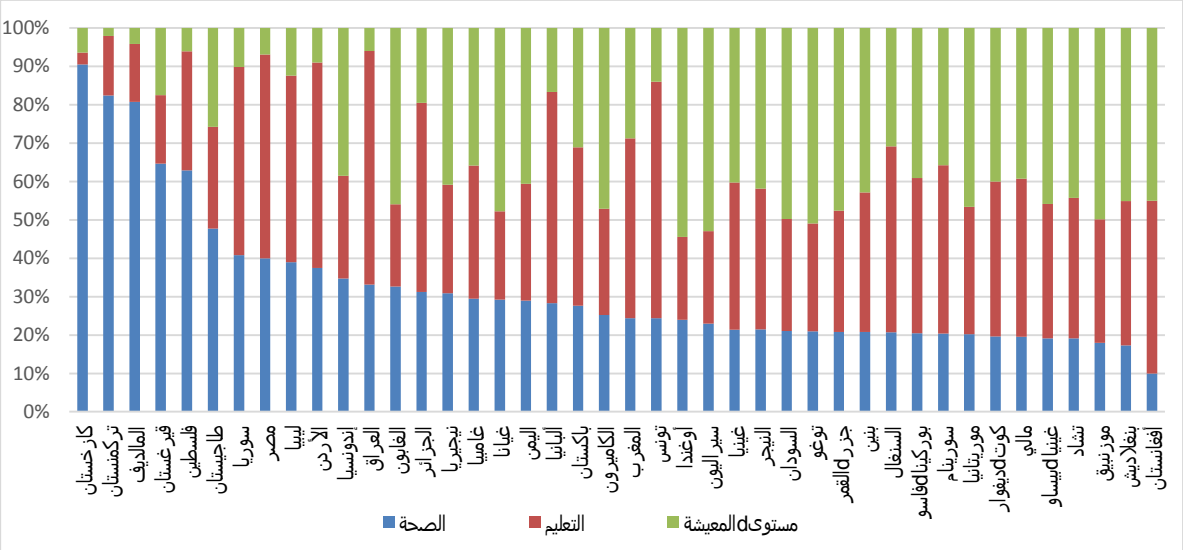

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات تقرير مؤشر الفقر العالمي متعدد الأبعاد ٢٠٢١، صـ٢٩-٣٠

يلاحظ من الشكل أن نسبة الحرمان في بُعد الصحة إلى إجمالي أبعاد الفقر في الدول الإسلامية تتراوح ما بين ١٠% في أفغانستان و٩٠.٤% في كازخستان، كما تتراوح نسبة الحرمان في بُعد التعليم إلى إجمالي أبعاد الفقر في الدول الإسلامية ما بين ٣.١% في كازاخستان و ٦١.٦% في تونس، هذا فضلاً عن تراوح نسبة الحرمان في بُعد مستوى المعيشة إلى إجمالي أبعاد الفقر في الدول الإسلامية ما بين ٢.١% في تركمنستان و٥٤.٥% في أوغندا.

المبحث الرابع: تجارب استثمار أموال الزكاة وأثرها على الحد من الفقر متعدد الأبعاد

لقد تعددت صيغ استثمار أموال الزكاة المعاصرة ما بين الصيغ المقترنة بالتمليك، والصيغ غير المقترنة بالتمليك، والتي كان لها أثر إيجابي على الحد من الفقر، ويمكن بيان تجارب أهم مؤسسات الزكاة

في الدول الإسلامية، مع بيان أثر هذه الصيغ في الحد من الفقر، لاسيما تجربة ديوان الزكاة السوداني[٤]، وذلك من خلال ما يلي:

أولاً: التطبيقات المعاصرة لصيغ استثمار أموال الزكاة المقترنة بالتمليك، وأثرها على الحد من الفقر: لقد تعددت هذه التطبيقات، والتي من أهمها ما يلي:

١/ ديوان الزكاة السوداني: يُعد الديوان من التجارب الرائدة في التوجه من الزكوات الاستهلاكية إلى الإنفاق الاستثماري لأموال الزكاة، وذلك بالعديد من صيغ التمليك، سواء بصيغة التمليك الفردي كمشاريع ماكينات الخياطة وماكينات الطعام السريع والعربات الصغيرة وأكشاك بيع الخضار والمواد الغذائية، وآلات الحدادة والنجارة، وقوارب الصيد، أو صيغة التمليك المشترك لوسائل الإنتاج، حيث تملك عين الوسيلة ومنفعتها لمجموعة مستحقين، كالجرارات الزراعية والحاصدات، والمشاغل، ومزارع الدواجن والأبقار، وقد يجتمع أصحاب حرف مختلفة في مشروع واحد، ولقد استفاد من هذه المشاريع آلاف الأسر الفقيرة(القاداني، ب:ت، ص٣)،

٢/ بيت الزكاة الماليزي: لقد انتهج بيت الزكاة العمل المؤسسي والتخطيط المنظم، حيث شكلت ماليزيا في ولاياتها الأربعة عشر مؤسسات للزكاة يشرف عليها مجلس إدارة الشئون الإسلامية في الولاية، ومن برامج صرف الزكاة التي اعتمدتها مؤسسات الزكاة الماليزية وفق برامج التنمية الاقتصادية؛ استثمار أموال الزكاة في المشروعات التجارية والزراعية التي تملك للمستحقين وفق ضوابط محددة(ابن الشيخ، ٢٠١٢م، ص٢٩٢)، ومن هذه المشاريع: مغاسل الملابس، وبيع البهارات، وتصنيع المأكولات السريعة، وبيع المواد الغذائية، والحرف اليدوية، هذا فضلاً عن تسويق مؤسسة الزكاة لمنتجات هذه المشاريع، وإنشائها لسوق يخصص لعرض منتجات هذه المشاريع(Migdad، ٢٠١٩، P.41).

---

[٤] يرجع التركيز على التطبيق المعاصر لديوان الزكاة السوداني إلى الأسباب التالية:

أولاً: تأكيد قانون الزكاة السوداني على إلزامية جباية وتحصيل الزكاة كاملة، ومسئولية الدولة عنها والتركيز على استقلالية المؤسسة التي ترعاها عن البيروقراطية الحكومية، حيث منح القانون لمؤسسة الزكاة حق إصدار اللوائح الإدارية والمالية وغيرها.

ثانياً: عمد قانون لزكاة لعام ٢٠٠١م على سد الثغرات التي ظهرت عند التطبيق وتم علاجها، وهي التي كانت في القانون السابق مبهمة أو معممة، وأصبحت نصوصاً صريحة ومحكمة وشاملة.

ثالثاً: إدخال قانون الزكاة عام ٢٠٠١م؛ لأموال الدولة المستثمرة ضمن الاموال التي تجب فيها الزكاة ، وبما في ذلك استثمارات الدولة في مجال النفط والمعادن وغيرها، وبالتالي تُعد تجربة الديوان في جمع وتوزيع الزكاة تجربة متميزة.

الموقع الرسمي لديوان الزكاة السوداني https://zakat-chamber.gov.sd/

٣/ **صندوق الزكاة الأردني:** يستثمر الصندوق جزءا من أموال الزكاة في المشروعات الإنتاجية مع تمليكها للفقراء، وذلك بهدف الحد من الفقر والبطالة وتحقق التنمية الاقتصادية، ومن هذه المشروعات: المشروعات الزراعية ومشروعات الإنتاج الحيواني، وتربية النحل، ومشروعات الحدائق العشبية، ومشروعات صناعة الملابس والتريكو(www.zakatfund.org).

٤/ **صندوق الزكاة بلبنان:** اتجه صندوق الزكاة نحو استثمار أموال الزكاة وذلك بصيغة توفير آلات العمل للفقراء القادرين على العمل، وذلك بعد التأكد من توافر المؤهلات العملية لهم(www.zakat.org.lb).

٥/ **ديوان الزكاة جيبوتي:** اتجه الديوان نحو استثمار أموال الزكاة وتفعيل الزكوات الإنتاجية وذلك بالعديد من مشاريع الأسر المنتجة(www.diwanzakat.dj).

٦/ **بيت الزكاة والصدقات المصري:** انتهج بيت الزكاة عدة صيغ لاستثمار أموال الزكاة، تنحصر في المشروعات الصغيرة أو متناهية الصغر المخصصة للفقراء، بهدف إخراجهم من دائرة الفقر، على أن يتم إعداد دراسات الجدوى التي تحدد التكلفة والعائد، وتختلف أنواع المشاريع المدعمة من بيت الزكاة حسب طبيعة بيئة كل أسرة، والطبيعة الاقتصادية لكل محافظة، والتي منها [حيواني، سمكي، تجاري، زراعي، صناعي، حرف يدوية، تراثي، تكنولوجيا المعلومات...](www.baitzakat.org.eg).

ولقد أثرت هذه التجارب إيجابياً على الحد من حالة الفقر عبر العديد من المحاور، والتي من أهمها ما يلي:

١/ توفير فرص عمل دائمة للفقراء القادرين على العمل، وبالتالي توفير مصدر دخل ثابت لهم، الأمر الذي يساهم إيجابياً في الحد من حالة الفقر(Jaafar، ٢٠١٧، P.19)، ومن الأمثلة على ذلك: "مشروع ديوان الزكاة السوداني "مشروع دعم تجمعات الصيادين الفقراء"؛ حيث عَمِدَ المشروع إلى مد الصيادين بقوارب الصيد، والمعدات اللازمة للصيد، وأدوات المعسكرات، وأدوات الحفظ والتبريد، هذا ولقد استطاع المشروع توفير فرص عمل لعدد ١٥٠ أسرة(إدارة المشروعات، ب:ت، ص:ص٥٢/١٦).

٢/ توفير مصدر دخل ثابت للفقراء الذين لا يستطيعون العمل وذلك من خلال صيغة المشاريع الاستثمارية التي تقوم مؤسسة الزكاة بتمليكها لهم، ومن الأمثلة على ذلك: "مشروع تمليك كل خمس أسر سيارة أجرة" الذي أطلقته مؤسسة الزكاة السودانية بهدف توفير دخل ثابت للأسر الفقيرة، مع الإشراف والمتابعة للمشروع في مرحلته الأولى بهدف تحقيق التجانس بين الأسر المستهدف تمليكهم

السيارة، يساهم المشروع في إخراج السائقين الفقراء من دائرة الفقر، وتوفير دخل ثابت للأسر الفقيرة، وتوفير وسائل للنقل(إدارة البحوث، ب:ت، ص٢٣).

٣/ تؤدي صيغ تمليك المشروعات الزراعية والحيوانية، إلى زيادة عرض السلع الغذائية، والبروتين الحيواني، الأمر الذي يدعم تحقيق الأمن الغذائي والحد من الفقر متعدد الأبعاد في المجتمع.

٤/ ارتفاع حصيلة الزكاة، ومثال على ذلك: مشاريع ديوان الزكاة السوداني في استصلاح الأراضي الزراعية وتمليكها للفقراء، حيث تم استصلاح أكثر من ٦٦ ألف فدان، تم تمليكها لعشرات الآلاف من الأسر، ولقد تخطى ناتج محاصيل الأرض التي تم تمليكها للكثير من الأسر لنصاب الزكاة، الأمر الذي أدى لزيادة حصيلة الزكاة(إدارة المشروعات، ب:ت، ص:ص١٦/٥٢).

٥/ توفير مصدر ثابت لحصول الأسر الفقيرة على الغذاء، ومن الأمثلة على ذلك: مشروع مشروع تمليك الأنعام الذي أطلقته مؤسسة الزكاة السودانية؛ حيث يتم تمليك كل أسرة عدد ٢ رأس من الأبقار، أو عدد ما بين ٥-١٠ رءوس من الضأن والماعز، وذلك لتوفير الغذاء بصفة مستمرة(إدارة البحوث، ب:ت، ص:ص١٥/٢٤).

ثانياً: التطبيقات المعاصرة لصيغ استثمار أموال الزكاة غير المقترنة بالتمليك وأثرها على الحد من الفقر:

لقد تعددت تطبيقات مؤسسات الزكاة المعاصرة لصيغ استثمار أموال الزكاة غير المقترنة بالتمليك، والتي منها ما يلي:

أ/ **صيغة إقراض أموال الزكاة "القرض الحسن"، وأثرها على الحد من الفقر:** لقد طبقت العديد من مؤسسات الزكاة المعاصرة هذه الصيغة، الأمر الذي أثر إيجابياً على الحد من الفقر في العديد من التجارب، ويمكن إيضاح ذلك من خلال ما يلي:

١/ **ديوان الزكاة السوداني:** ابتكرت الإدارة العامة للمشروعات بالديوان فكرة "المال الدوار" والمبنية أساساً على فكرة القرض الحسن من أموال الزكاة، فأنشأت صندوقاً لإقراض مشروعات المزارعين، وذلك بصورة مرحلية ومبرمجة، ولقد نجحت الفكرة وبلغت المساحة الكلية التي تم تمويلها وزراعتها بهذا النوع من التمويل أكثر من واحد وعشرين ألف فدان استفاد منها أكثر من ثمانية آلاف مزارع، ووفرت فرص عمل لأكثر من ستة آلاف عامل ، واستطاعت هذه المشروعات بعد إحيائها أن تضم بين ربوعها أكثر من أربعمائة وخمسين ألف رأس من المواشي. كما كان من نتيجة هذه الفكرة عودة حوالي ١٣% من المزارعين إلى مزارعهم بعد هجرتهم منها، كما أدت هذه المشروعات إلى زيادة حصيلة الزكاة ، وتعاون كافة أفراد المجتمع مع ديوان الزكاة في جباية الزكاة(الفادني، ب:ت، ص٨).

٢/ **صندوق الزكاة الجزائري:** يعتمد الصندوق صيغة القرض الحسن كإحدى صيغ استثمار أموال الزكاة التي يقدمها الصندوق للفقراء الذين لديهم ما يؤهلهم للعمل والإنتاج من قدرات معرفية أو بدنية أو حرفية، ولكن ليس لهم إمكانات مالية تسمح لهم بإقامة مشروع، ولقد استفاد من هذه الصيغة آلاف من مستحقي الزكاة(www.marw.dz/zakat).

٣/ **بيت الزكاة الكويتي:** يُعد القرض الحسن إحدى صيغ الاستثمار التي يتبعها بيت الزكاة(www.zakathouse.org.kw).

٤/ **صندوق زكاة لبنان:** استحدث الصندوق فكرة تحويل المنح الإنتاجية إلى قرض حسن إنتاجي، ولقد ثبت نجاح هذه الخطوة، حيث كفلت هذه القروض تحقيق حد الكفاية للفقراء، حتى أن بعضهم أصبحوا من المزكين(الشاعر، ١٤٢٨ه، ص١٣٧).

٥/ **مؤسسة الزكاة بماليزيا:** لقد نجحت تجربة مؤسسات الزكاة الماليزية في إقراض أموال الزكاة في ضوء العديد من الشروط، والتي منها: أن يكون الفقير يتمتع بمهارات تجارية، ولديه الرغبة في ممارسة التجارة، حيث يمنح رأس مال يسترد بعد ذلك، وتتابع المؤسسة نشاطات المستفيدين ووضعهم المالي، وذلك من خلال "اتحاد تجار الزكاة"(Adnan، ٢٠١٩م،P.547).

٦/ **قسم جباية الزكاة وتوزيعها ببروناي "دار السلام":** يقدم القسم دورات تأهيلية للفقراء القادرين على العمل تستمر الدورة الواحدة مدة عدة أشهر مع إعطاء راتب شهري ونفقات انتقال لهم طوال فترة التدريب، ومن الدورات التدريبية التي تم تقديمها: (إدارة المكتبات والحاسب الآلي، مهارة التجميل، صناعة الأطعمة، صيانة السيارات، صيانة مكيفات الهواء، مهارة الخياطة والتطريز،...)، مع توفير قروض حسنة لإنشاء المشروع، وتوفير أماكن بأجرة مخفضة للمشروع خلال الأشهر الأولى، ولقد حصل أكثر من نصف المشاركين على عمل(داود، ٢٠١٥م، ص١١٠).

ولقد أثرت هذه التجارب إيجابياً على الحد من حالة الفقر عبر العديد من المحاور، والتي من أهمها ما يلي:

١/ توفير التمويل الخالي من الفوائد للفقراء ومساعدتهم في إنشاء أو استئناف مشروعاتهم المتعثرة، وبالتالي خروجهم من دائرة الفقر، والحد من لجوئهم للتمويل الربوي الذي يزيد الفقير فقراً.

٢/ مساعدة الفقراء المتعففين الذين يرفضون الأخذ من أموال الزكاة.

٣/ توفير فرص العمل والحد من البطالة من خلال المشروعات القائمة على هذا التمويل.

٤/ مساهمة منتجات هذه المشروعات في زيادة عرض السلع والمنتجات في الأسواق؛ الأمر الذي يؤدي لانخفاض أسعارها، وبالتالي قدرة عدد أكبر من الفقراء من الحصول عليها.

٥/ تداول ودوران أموال الزكاة وزيادة الاستفادة منها، فبدلاً من إنفاقها على مستحقيها مرة واحدة، يتم تداولها أكثر من مرة، وبالتالي خروج أكبر عدد من الفقراء من دائرة الفقر.

٦/ الحد من النزوح الداخلي والمساهمة في استقرار الفقراء، حيث استطاعت هذه الصيغة في الحد من نزوح المزارعين في السودان بنسبة ١٣%.

٧/ زيادة حصيلة الزكاة، وذلك من ناتج المشروعات الممولة بهذه الصيغة، لاسيما المشروعات الزراعية.

ب/ تطبيقات مؤسسات الزكاة المعاصرة للمشروعات التنموية والخدمية، الموجهة لتقديم الخدمات للفقراء، وأثرها على الحد من الفقر: تتعدد نماذج هذه التطبيقات، ولقد أثر ذلك إيجابياً على الحد من الفقر متعدد الأبعاد في العديد من الدول، ويمكن بيان ذلك من خلال ما يلي:

١/ ديوان الزكاة السوداني: تتعدد المشروعات التنموية التي أنشأها الديوان بهدف تقديم الخدمات الضرورية للفقراء، والتي منها ما يلي:

١-١/ مشروعات المياه والري، مثل حفر الترع وبناء السدود، وحفر الآبار، وتنفيذ شبكات المياه، ومن أمثلة ذلك: مشروع حفر ترعة الإنقاذ بنهر عطبرة، والتي وفرت المياه لأكثر من مائة وثلاثين ألف فدان، ومشروع حفر ترعة ودالكربلى، التي ساهمت في توفير الري لأكثر من ستة آلاف فدان استفاد منهم عشرة آلاف أسرة، ولقد ساهمت هذه المشاريع في استقرار السكان وقيام تجمعات سكنية مستقرة، مما ساعد على توفير الخدمات الصحية والتعليمية والأمنية لسكان هذه القرى.

١-٢/ المشروعات الصحية: والتي منها إنشاء المستوصفات والمراكز العلاجية ومراكز التحليل والأشعة، ودعم المراكز الطبية بالأجهزة، في مناطق الأسر الفقيرة لتقديم الخدمات الطبية المجانية أو المخفضة للمرضي الفقراء، وللمقتدرين برسوم تُعاد لصندوق الزكاة(المولى وعبدالقادر، ٢٠٠٥م، ص:ص ٥٢/٨٣).

١-٣/ المشروعات الاجتماعية: مشروع إيواء المسنين الفقراء، وإقامة مقر دائم لإيوائهم والإنفاق عليهم، ومشروعات لسكن أسر الأيتام الفقراء، ومشروعات إيواء المشردين(خيري، ٢٠٠٨م، ص٤٨).

٤-١/ المشروعات التعليمية، والتدريبية: مثل بناء وتأهيل المدارس في المناطق الفقيرة، حيث تم بناء وتأهيل أكثر من ثلاث وسبعين مدرسة في عام واحد، وتوفير معدات التدريب للمعاهد الحرفية، ومشاريع دعم محو الأمية.

٥-١/ المشروعات الزراعية: تعددت المشروعات الزراعية التي يقوم بها ديوان الزكاة، والتي منها: استصلاح وزراعة الأراضي، وتوفير الجرارات والمعدات الزراعية كالحاصدات والمحاريث لحرث الأراضي، كما انتهج الديوان نظاماً متميزاً في دعم المشروعات الزراعية، وذلك بتأسيس مجمعات إنتاجية تعاونية زراعية في القرى الفقيرة، مع تمليك كل مجمع الأدوات والمعدات الزراعية اللازمة.

٦-١/ مشروعات تنموية أخرى، والتي منها: مشروع مصنع الطوب المضغوط بمحلية كسلا، والذي يهدف إلى توفير مواد البناء اللازمة لبناء منازل المتضررين من الفيضانات، والنازحين بسبب الاضطرابات العسكرية والسياسية، ومشروع توفير الكهرباء للأسر الفقيرة التي لم يتوافر لها وسائل الإنارة(إدارة المشروعات، ب:ت، ص:ص٧/٥٦).

هذا فضلاً عن مئات المشاريع التنموية والخدمية التي قام ديوان الزكاة بإنشائها، هذه المشروعات تُعد أكثر فائدة، وتحقيقاً للمصلحة، وتحقيقاً لمقاصد الشريعة الإسلامية، فيما لو تم توزيع أموال الزكاة على بطريقة مباشرة.

٢/ **صندوق الزكاة بلبنان:** قام الصندوق بإنشاء المراكز الطبية والمستوصفات التي تقدم الخدمات الطبية لمئات العائلات الفقيرة شهرياً(الشاعر، ١٤٢٨ه، ص١٧٠).

٣/ **صندوق الزكاة الأردني:** من صور المشاريع التنموية التي يقدمها الصندوق: مشاريع الرعاية الصحية التي تقدم خدماتها للفقراء، وتقديم دورات تدريبية في الصناعات اليدوية كالنول والتريكو والخياطة والطباعة، وفي صيانة وتصليح الأجهزة الكهربائية(ربابعة، ٢٠٠٩، ص٩٧).

٤/ **بيت الزكاة والصدقات المصري:** تبنى بيت الزكاة إنشاء العديد من المشروعات التنموية، والتي منها: بناء الوحدات الصحية، وإنشاء مدارس ومعاهد تمريض للفقراء، ومعاهد لتدريب الأطفال المشردين(www.baitzakat.org.eg).

٥/ **بيت الزكاة الماليزي:** اعتمدت مؤسسات الزكاة بماليزيا عدة محاور لصرف الزكاة والتي منها إقامة المشروعات الصحية، والمشروعات التعليمية والتأهيلية(Doktoralina، ٢٠١٨، P.713).

٦/ **إدارة الزكاة بباكستان:** تقوم مؤسسة الزكاة بباكستان في سبيلها نحو القضاء على مشكلة الفقر باتخاذ عدة صيغ لاستثمار أموال الزكاة في المشروعات التنموية، والتي منها إقامة المؤسسات التي يحتاج إليها الفقراء، كإنشاء المدارس الدينية، والمؤسسات التعليمية والمهنية، ومؤسسات الرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية(معين، ب:ت، ص١٤٩).

٧/ **ديوان الزكاة جيبوتي:** يقوم ديوان الزكاة بمساعدة القرويين في الاستقرار والحد من النزوح، والعودة إلى القرى التي هجروها؛ وذلك عن طريق حفر الآبار لتوفير المياه اللازمة للشرب والري (www.diwanzakat.dj).

ولقد أثرت هذه التجارب إيجابياً على الحد من حالة الفقر عبر العديد من المحاور، والتي من أهمها دور صيغ المشروعات الزراعية، ومشروعات المياه، والمشروعات التعليمية والتدريبية:

١/ أهمية المشروعات الزراعية ومشروعات المياه في الحد من الفقر:

١-١/ زيادة مساحة الأراضي الزراعية، ومن الأمثلة على ذلك أدت مشروعات ديوان الزكاة السوداني الزراعية إلى استصلاح عشرات الآلاف من الفدادين الزراعية، التي أدت إلى خروج عشرات الآلاف من الأسر الفقيرة من دائرة الفقر، بل وانتقل الكثير منهم من مستحقي الزكاة إلى دافعي الزكاة.

١-٢/ تؤدي المشروعات الزراعية إلى رفع إنتاجية الأراضي الزراعية، الأمر الذي يعمل على الحد من الفقر من عدة جهات، من أهمها ما يلي:

- زيادة المعروض من الغذاء وبالتالي انخفاض أسعار الغذاء، وقدرة عدد أكبر من الفقراء في الحصول عليه، ومن الأمثلة على ذلك: مشروع حصاد المياه بمنطقة ريفى كسلا الذي أطلقه ديوان الزكاة السوداني، وهو أحد المشاريع الزراعية المعنية بتوفير التقنيات الزراعية الحديثة والبذور المحسنة، الأمر الذي أدى إلى رفع إنتاجية الفدان أربعة أضعاف من ٢ جوال إلى ٨ جوال.
- زيادة المخزون الاستراتيجي وتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسة، وتحقيق الأمن الغذائي، ومن الأمثلة على ذلك استطاع مشروع بناء "سد تشلل" الذي قام به ديوان الزكاة السوداني؛ أن يساهم في استصلاح عشرة آلاف فدان.
- توفير المزيد من فرص العمل في الأراضي الزراعية، وفي نقل وتسويق وبيع وحفظ وتعبئة منتجات هذه الأراضي.

١-٣/ المساعدة على استقرار الفقراء والحد من النزوح الداخلي والهجرات الداخلية، حيث يعاني النازحين داخلياً مع عدم توافر الاحتياجات الأساسية للحياة، ومثال على ذلك مساهمة مشروع ديوان الزكاة في بناء "سد وادي تلس" في استصلاح خمسة عشر ألف فدان لم تزرع منذ أكثر من أربعة عشر عاماً، الأمر الذي ساعد على استقرار ثمانية آلاف مزارع بأنعامهم.

١-٤/ زيادة حصيلة الزكاة، وبالتالي الحد من حالة الفقر في المجتمع، وذلك من ناتج الأراضي الزراعية التي تم استصلاحها، كما تساعد صيغ استثمار أموال الزكاة في مشروعات الري إلى استقرار الرعاة وبالتالي سهولة تحصيل الزكاة منهم، لاسيما زكاة الأنعام.

١-٥/ توفير الماء الصحي للفقراء، الأمر الذي يحد من الفقر متعدد الأبعاد، وذلك عن طريق صيغ استثمار أموال الزكاة في مشاريع جمع مياه الأمطار، وحفر الترع والآبار، وتشييد صهاريج ومحطات المياه، وبناء السدود.

١-٦/ تساعد صيغ استثمار أموال الزكاة في مشروعات المياه إلى توفير الوقت والجهد لدى عدد كبير من السكان في حصولهم على المياه من أماكن بعيدة، واستغلال هذه الأوقات في العمل والدراسة، الأمر الذي يؤثر إيجابيا على حالة الفقر متعدد الأبعاد.

٢/ أهمية صيغة المشروعات التعليمية والتدريبية في الحد من الفقر: تعمل هذه الصيغة على الحد من حالة الفقر في المجتمع، حيث كلما أرتفع مستوى التعليم والتدريب كلما انخفضت معدلات البطالة مما يحد من معدلات الفقر في المجتمع، ومن صور ذلك مشروع ديوان الزكاة السوداني بمدينة الفاشر، الذي هدف إلى تدريب خمسمائة شاب فقير من المشردين على أعمال صيانة وقيادة السيارات، وأعمال البناء والنجارة، والهندسة الصحية، الأمر الذي ساهم في توفير فرص عمل وتوطين لهؤلاء المشردين.

ج/ تطبيقات مؤسسات الزكاة المعاصرة في استثمار أموال الزكاة العينية ببيعها والاتجار فيها، وأثر ذلك على الحد من الفقر: من أمثلة هذه التطبيقات؛ قيام ديوان الزكاة السوداني بإنشاء شركة مهمتها تسويق الزكاة العينية وتصديرها للخارج، الأمر الذي ضاعف العائد، وأصبحت هذه الشركة إضافة حقيقية لإيرادات الديوان في الموازنة السنوية بفضل أرباحها(ديوان الزكاة السوداني، ب:ت، ص١٠)، الأمر الذي أثر إيجابياً على الحد من الفقر وذلك بزيادة حصة الفقراء من الأموال المخصصة لهم.

د/ تطبيقات مؤسسات الزكاة المعاصرة في إنشاء مشروعات اقتصادية تملك لمؤسسة الزكاة، وأثر ذلك على الحد من الفقر: من أهم التطبيقات المعاصرة لهذه المشروعات بيت الزكاة الماليزي وديوان الزكاة السوداني:

١/ **تطبيقات مؤسسة الزكاة الماليزية:** والتي منها شراء أسهم في السوق المالي من البنك الإسلامي الماليزي، وشركة التأمين الإسلامي، والاشتراك في عقود المضاربة في الودائع الاستثمارية بالمصارف الإسلامية المحلية، هذا فضلاً عن إنشاء العديد من الشركات، والتي منها: شركة "زينيت بيت المال لبطاريات السيارات"، شركة "بيت المال سنج كنجيل" لصناعة المعكرونة وتسويقها(أوانج، ٢٠٠١م، ص١٦٢).

٢/ **ديوان الزكاة السوداني:** انتهج ديوان الزكاة السوداني تأسيس مشروعات تملك للديوان يعمل فيها الفقراء، ومن هذه المشروعات مشروع الصمغ العربي، ومشروع شاي البتيرة، ومشروع نقل النفايات، ومشاريع النقل العام، ومشاريع المصنوعات الجلدية، هذا فضلاً عن مئات المشاريع الاقتصادية التي قام ديوان الزكاة بإنشائها، هذه المشروعات تُعد ذات فائدة كبيرة في توفير فرص عمل للعمال الفقراء، ودخل مستديم للأسر الفقيرة، كما أنها تمثل استثماراً أمثل للموارد المحلية.

وتؤثر هذه المشروعات على الحد من الفقر في المناطق التي تقام فيها عبر العديد من المحاور، والتي منها ما يلي:

١/ تنمية أموال الزكاة وبالتالي ارتفاع حصة الفقراء من حصيلة الزكاة، الأمر الذي يحد من الفقر، ومثال على ذلك تبلغ أرباح مشروعات الجمعيات الزراعية السنوية التي تملكها مؤسسة الزكاة السودانية أكثر من ١٦.٥ مليون جنيه.

٢/ توفير فرص عمل للفقراء القادرين على العمل وبالتالي توفير دخل ثابت لهم، ومن الأمثلة على ذلك: مصنع عطبرة للمنسوجات والملابس الجاهزة الذي أنشأه ديوان الزكاة، والذي وفر فرصة عمل لأكثر من ثلاثة آلاف أسرة فقيرة منهم من يعمل داخل المصنع ومنهم من يعمل من منزله(يوسف وقبه، ٢٠١٢، ص١٤٣)

٣/ توفير دخل ثابت ومستقر للأسر الفقيرة، الأمر الذي يحد من حالة الفقر، ومن الأمثلة على ذلك: قيام ديوان الزكاة السوداني بإنشاء مشروع مجمع الأبرار التجاري": بمدينة كسلاً بالسودان، وذلك بهدف تأجيره شهرياً لكفالة عدد ١٢٥ أسرة من الأيتام بكفالة شهرية.

٤/ توفير سلع بأسعار مخفضة للفقراء، الأمر الذي يحد من حالة الفقر في المجتمع، ومن الأمثلة على ذلك "مصنع ديوان الزكاة السوداني للملبوسات الجاهزة بمدينة كسلا، والذي يهدف إلى توفير فرص عمل للفقراء، وتوفير ملبوسات جاهزة بأسعار مخفضة للفقراء.

ه/ تطبيقات مؤسسات الزكاة المعاصرة للصيغ التمويلية في استثمار أموال الزكاة، وأثرها على الحد من الفقر: يمكن بيان بعض هذه التطبيقات من خلال ما يلي:

١/ تطبيقات صندوق الزكاة الجزائري: انتهج الصندوق العديد من الصيغ التمويلية، والتي منها ما يلي:

١-١/ صيغة المشاركة: وهو أحد الأساليب التمويلية التي يقدمها صندوق الزكاة لمستحقي الزكاة، وتأخذ صيغة المشاركة عدة أشكال منها: المشاركة في تمويل صفقة محددة، والمشاركة المتناقصة أو المنتهية بالتمليك، المشاركة الدائمة.

٢-١/ صيغة المضاربة: أي تمويل الصندوق لأصحاب الحرف والمهن من مستحقي الزكاة بحيث يكون المال مقدماً من الصندوق والعمل من الفقير، ومن صور المضاربة: المضاربة الدائمة، والمضاربة المنتهية بالتمليك.

٣-١/ صيغة الإجارة: أي امتلاك الصندوق لأصول مادية ويقوم بتأجيرها لطالبي التمويل من مستحقي الزكاة، وتأخذ هذه الصيغة عدة صور منها: الإجارة التشغيلية، والإجارة المنتهية بالتمليك(دغفل وآخرون، ٢٠١٨م، ص٢٣٧).

٢/ ديوان الزكاة السوداني: انتهج الديوان العديد من الصيغ التمويلية، والتي منها المشاركة في عمليات التمويل الأصغر، ومن صور تلك المشاركة في مشروع "محفظة الأمان"، بالمشاركة مع بنك الخرطوم ، تقوم المحفظة على منح التمويل للقادرين على العمل والاستثمار من مستحقي الزكاة والذي تم تصنيفهم من قبل الديوان على أنهم فقراء ناشطون اقتصادياً في ضوء الضوابط الشرعية، على أن يكون التمويل بصيغة المضاربة، ولقد بلغ حجم أموال المحفظة أكثر من خمسة وعشرين مليون جنيه عام ٢٠١٥م، ولقد بلغ عدد المستفيدين من "محفظة الأمان" حوالي مائة ألف فقير مستفيد في نهاية عام ٢٠١٥م، ونقلهم هذا التمويل من مستحقي للزكاة إلى أصحاب مهن ومشاريع(مختار، ٢٠١٧، ص٨٥).

الخاتمة:

الحمد لله الذي أنعم عليَّ بتمام هذا البحث، وأسأله تعالى المزيد من فضله وتمام توفيقه... وبعد:

لقد تناول هذا البحث موضوع: **دور استثمار أموال الزكاة في الحد من الفقر متعدد الأبعاد في الدول الإسلامية "دراسة في ضوء التجارب الدولية"**، مستهدفا رصد الواقع وبحث العلاقة، في ضوء مستجدات القواعد الحاكمة والتطبيقات المعاصرة.

وإزاء ذلك فقد حرص البحث على استجلاء هذه النقاط من خلال خمسة محاور أساسية؛ مقدمة وأربعة مباحث؛ تناول **المحور الأول** مقدمة عن موضوع الدراسة وأهميته وأهدافه، أما **المحور الثاني** فقد تناول بيان مفهوم استثمار أموال الزكاة، وحكمها، وضوابطها، وصيغها، مع التطرق إلى بيان مفهوم الفقر لغة واصطلاحاً، مع تناول بيان أنواعه، واستعراض مؤشرات قياسه، لاسيما مؤشر الفقر متعدد الأبعاد.

ثم انتقل البحث في **المحور الثالث** إلى استعراض دور استثمار أموال الزكاة في الحد من الفقر متعدد الأبعاد، أما **المحور الرابع** فلقد تناول قياس حالة الفقر متعدد الأبعاد بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ثم انتقل البحث في **المحور الخامس** والأخير إلى تناول استعراض تطبيقات مؤسسات الزكاة المعاصرة في استثمار أموال الزكاة بالصيغ المقترنة بالتمليك والصيغ غير المقترنة بالتمليك وأثر هذه التطبيقات على الحد من الفقر، مع التركيز على التطبيقات المعاصرة لأهم مؤسسات الزكاة، لاسيما ديوان الزكاة السوداني.

نتائج الدراسة:

لقد توصل الباحث من خلال دراسته إلى مجموعة من النتائج والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

١/ ترجح جواز استثمار أموال الزكاة من قِبَل الإمام أو نائبه، وذلك إذا دعت الضرورة أو الحاجة كتأمين موارد مالية ثابتة للمستحقين وتوفير فرص عمل للعاطلين عن العمل من المستحقين، وذلك في ضوء العديد من الشروط والضوابط المنظمة والحاكمة لهذا الاستثمار.

٢/ تعدد تطبيقات مؤسسات الزكاة المعاصرة لصيغ استثمار أموال، لاسيما ديوان الزكاة السوداني: الذي يُعد من التجارب الرائدة في التوجه من الزكوات الاستهلاكية إلى الإنفاق الاستثماري لأموال الزكاة والزكوات الإنتاجية وذلك بالعديد من أساليب التمليك، سواء التمليك الفردي، أو التمليك المشترك لوسائل الإنتاج، وبيت الزكاة الماليزي: الذي يعتمد على العمل المؤسسي والتخطيط المنظم في استثمار أموال الزكاة.

٣/ تؤثر صيغ الإنفاق الاستثماري لأموال الزكاة المقترنة بالتمليك على الحد من الفقر بعدة طرق، من أهمها توفير فرص عمل للفقراء القادرين على العمل، وتوفير مصدر دخل ثابت للفقراء الذين لا يستطيعون العمل وذلك من عائد المشروع الاستثماري الذي قامت مؤسسة الزكاة بتمليكه لهم.

٤/ تعدد نماذج التطبيقات المعاصرة لاستثمار أموال الزكاة في المشروعات الخدمية، الأمر الذي أثر إيجابياً على الحد من الفقر متعدد الأبعاد في العديد من الدول، لاسيما صيغة المشروعات الزراعية ومشروعات المياه التي أدت إلى زيادة مساحة الأراضي الزراعية، ورفع إنتاجيتها، كما ساعدت على استقرار الفقراء والحد من الهجرات الداخلية والنزوح الداخلي.

التوصيات:

انتهى البحث إلى اقتراح مجموعة من التوصيات آملين أن تجد طريقها للتطبيق العملي، وأن ينفع الله بها العالم الإسلامي، ومن أهم هذه التوصيات:

١/ حث الحكومات الإسلامية على التطبيق الإلزامي للزكاة، والانتقال من التوزيع الاستهلاكي لأموال الزكاة، إلى التوزيع الإنتاجي والاستثماري المستديم، وذلك في ضوء الأحكام الشرعية المنظمة لذلك.

٢/ تبني منظمة التعاون الإسلامي فكرة تأسيس مؤسسة عالمية لاستثمار أموال الزكاة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لوضعها في إطار التنفيذ، مع وضع الإطار المؤسسي الذي يضمن تطبيقها بنجاح.

٣/ ضرورة تفعيل مبدأ نقل أموال الزكاة من الدول الإسلامية ذات الفائض إلى دول العجز والأقليات المسلمة، مع تفعيل مبدأ استثمار أموال الزكاة في المشروعات الغذائية التي تعمل على تحقيق الأمن الغذائي للدول الإسلامية وفق رؤية استراتيجية واضحة.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١. إبراهيم، طلعت الدمرداش، (٢٠٠٢م)، اقتصاديات الصحة والتنمية، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، مج٢٤، ع٢.

٢. ابن الشيخ، أبو بكر الصديق، (٢٠١٢م)، الزكاة كأداة للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة "عرض تجارب بعض الدول الإسلامية"، الملتقى الدولي حول: "مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي"، جامعة قالمة، الجزائر.

٣. أبو العنين، سوزان حسن، (٢٠٠٤م)، الفقر في الدول العربية (الأسباب والسياسات)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس، مصر، ع٤.

٤. أحكام وفتاوى الزكاة، (٢٠١٩م)، مكتب الشئون الشرعية، بيت الزكاة الكويتي، الكويت، الإصدار الثالث عشر.

٥. إدارة البحوث بمعهد علوم الزكاة، تمليك المشروعات للأسر الفقيرة، معهد علوم الزكاة، الخرطوم، السودان.

٦. إدارة المشروعات بديوان الزكاة السوداني، المشروعات التنموية، معهد علوم الزكاة، الخرطوم، السودان.

٧. الاسكوا، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (٢٠١٧م)، التقرير العربي حول الفقر متعدد الأبعاد، منظمة الأمم المتحدة، بيروت، لبنان.

٨. بانقا، علم الدين، (٢٠١٨م)، تطور مفاهيم الفقر وتوزيع الدخل خلال الفترة (١٩٦٠-٢٠١٧)، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ع١٤٤.

٩. بحبح، رامي عيد مكي، (١٤٤٥ه)، استثمار أموال الزكاة .. الحكم-الصيغ-الأهمية، كتاب الأمة، إدارة البحوث والدراسات الإسلامية، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، قطر، ع١٩٨.

١٠. ــ، (٢٠٢٠م)، دور الوقف في رعاية الأقليات المسلمة في الدول غير الإسلامية، سلسلة الأبحاث الفائزة في مسابقة الكويت الدولية لأبحاث الوقف (٢٥) ، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت.

١١. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (٢٠١٥م)، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٥، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الولايات المتحدة الأمريكية.

١٢.بشير، أحمد أزهر، (١٤٠٨ه)، وقائع الدورة الثالثة لمجمع الفقه الإسلامي "عمان، الأردن" ١٤٠٧ه، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، منظمة التعاون الإسلامي، جدة، السعودية، ع٣.
١٣.بن أنس، مالك، (١٤٣٤ه)، الموطأ برواية "يحيى بن يحيى الليثي"، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق، سوريا، ط١.
١٤.بن أوانج، عبدالباري، (٢٠٠١م)، استثمار أموال الزكاة وتطبيقاتها في بيت المال بماليزيا، مجلة التجديد، الجامعة الإسلامية بماليزيا، كوالالمبور، ماليزيا، مج١٥، ع٢٩.
١٥.بن حزم، على بن أحمد، (١٣٤٩ه)، المحلى، إدارة الطباعة الأميرية، القاهرة، مصر، ط١.
١٦.بن زكريا، أحمد بن فارس، (١٩٧٩م)، معجم مقاييس اللغة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا.
١٧.بن قدامة، عبدالله بن أحمد، (١٤١٧ه)، المغني، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ط٣.
١٨.خضر، فاطمة أحمد، (١٩٩٧م)، مسئولية الدولة عن شؤون الزكاة في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن.
١٩.الخليلي، أحمد بن حمد، (١٩٩٤م)، مشروعية استثمار أموال الزكاة، ندوة الزكاة والتكافل الاجتماعي في الإسلام، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية "مؤسسة آل البيت"، عُمان، الأردن.
٢٠.داود، سيتي خديجة بنت أواغ، (٢٠١٥م)، تطبيق الزكاة في بروناي دار السلام، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد والمصارف، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن.
٢١.دغفل، فاطمة، وآخرون، (٢٠١٨م) الصيغ التمويلية لاستثمار أموال صندوق الزكاة الجزائري، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، ع٤.
٢٢.ديوان الزكاة السوداني، ملامح من إنجازات ديوان الزكاة للمشاريع الإنتاجية، المعهد العالي لعلوم الزكاة، الأمانة العامة لديوان الزكاة، الخرطوم، السودان.
٢٣.ربابعة، عبدالله محمد سعيد، (٢٠٠٩م)، توظيف الزكاة في تنمية الموارد البشرية: تجربة صندوق الزكاة الأردني أنموذجاً، مجلة الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز، السعودية، م٢٢، ع١.
٢٤.الزرقا، أحمد محمد، (١٩٨٩م)، شرح القواعد الفقهية، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ط٢.

٢٥.السهلى، محمد بن مطر، (٢٠١٨م)، استثمار الأموال الزكوية: دراسة مقارنة، مجلة جامعة بيشة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بيشة، السعودية، ع١.
٢٦.سيسرك، (٢٠١٦م)، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)، تقرير التعليم والتنمية العلمية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ٢٠١٦، منظمة التعاون الإسلامي، أنقرة، تركيا.
٢٧.الشاطبي، إبراهيم بن موسى، (١٩٩٧م)، الموافقات، دار ابن عفان للنشر والتوزيع، الخُبر، السعودية، ط١.
٢٨.الشاعر، سمير أسعد، (١٤٢٨ه)، تجربة تأهيل الأسر المستفيدة من مستهلكة إلى منتجة "صندوق الزكاة بلبنان"، أبحاث المؤتمر العالمي السابع للزكاة، بيت الزكاة الكويتي، الكويت.
٢٩.شبير، محمد عثمان، (٢٠١٠م)، استثمار أموال الزكاة رؤية فقهية معاصرة، ضمن كتاب "أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة"، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط٤.
٣٠.عمارة، محمد، (١٩٩٣م)، قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، دار الشروق، القاهرة، ط١.
٣١.الفارس، عبدالرازق، (٢٠٠١م)، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط١.
٣٢.الفاو، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة،(٢٠١٧م)، حالة الأمن الغذائي والتنمية في العالم ٢٠١٧، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، إيطاليا.
٣٣.فرح، عبدالفتاح محمد، (١٤٢٨ه)، مفاهيم الفورية والتمليك والمخاطرة في الاستثمار الزكوي، ضمن أبحاث الندوة الفقهية لمجمع الفقه الإسلامي الدولي في قضايا الزكاة، وزارة العدل والشئون الإسلامية، المنامة، البحرين.
٣٤.الفوزان، صالح بن محمد، (٢٠١٢م)، استثمار الزكاة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ضمن بحوث ندوة البركة الثالثة والثلاثين للاقتصاد الإسلامي بجدة، إدارة البحوث والتطوير بمجموعة البركة، المنامة، البحرين، ط١.
٣٥.القادني، عبدالقادر أحمد الشيخ، ورقة منهجية "تمويل المشروعات بديوان الزكاة"، المعهد العالي لعلوم الزكاة، الخرطوم، السودان.
٣٦.القرطبي، محمد بن أحمد، (١٤٢٧ه)، الجامع لأحكام القرآن، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١.

٣٧.لحجوجي، حميدة، وآخرون، (٢٠١٨م)، تنظيم الزكاة من أجل تنمية الاستثمار: بين الواقع والتحديات، مجلة الاقتصاد والمالية الإسلامية، جامعة اسطنبول، مج٤، ع١.
٣٨.لحيلح، الطيب، وجصاص، محمد، (٢٠١٠م)، الفقر التعريف ومحاولات القياس، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكره، الجزائر، ع٧.
٣٩.محمد، زينة عبدالرازق، (١٩٩٧م)، تقييم تجربة صندوق الزكاة في تمليك مشاريع الإعاشة على الفقراء: دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.
٤٠.مختار، الحرم أحمد محمد، (٢٠١٧م)، تقويم استثمار أموال الزكاة في التمويل الأصغر: دراسة حالة محفظة الأمان ٢٠١٥-٢٠١٠م، مجلة دراسات مصرفية ومالية، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، مركز البحوث والنشر والاستشارات، السودان، ع٣٠.
٤١.المرداوي، على بن سليمان، (١٩٩٧م)، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١.
٤٢.معين، إقبال، معالجة الزكاة لمشكلة الفقر "تجربة إدارة الزكاة في باكستان"، الهيئة الشرعية العالمية للزكاة، الكويت.
٤٣.ملاحق كتاب أبحاث فقهية، (٢٠١٠م)، ملاحق بالقرارات والتوصيات الصادرة عن المجامع والمؤتمرات والندوات بشأن الزكاة، كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط٤.
٤٤.المولى، نصر الدين فضل، وعبدالقادر، الأمين على، (٢٠٠٥م)، مسيرة الزكاة في السودان، المعهد العالي لعلوم الزكاة، الخرطوم، السودان.
٤٥.النووي، يحيي بن شرف، كتاب المجموع شرح المهذب للشيرازي، مكتبة الإرشاد، جدة، السعودية.
٤٦.يوسف، الفكي عبدالكريم، وقبة، فاطمة، (٢٠١٢م)، مشاريع زكوية إنمائية مستفادة من التجربة السودانية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية، جامعة البليدة ٢، الجزائر،ع٣.
٤٧.اليونيسكو، (٢٠١٦م)، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، برنامج تنمية الموارد المائية في العالم ٢٠١٦م، الموارد المائية وفرص العمل "ملخص تنفيذي"، باريس، فرنسا.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Adnan, Nurul Ilyana Muhd ،et al, (2019), The Potential For Implementing Microfinancing From The Zakat Fund In Malaysia ،Humanities & Social Sciences Reviews ،Vol 7 ،No 4.
2. Doktoralina, Caturida Meiwanto ،et al, (2018) ،Investment of Zakat Fund in Malaysia ،The Journal of Social Sciences Research ،Academic Research Publishing Group ،Malaysia ،Special Issue.
3. Jaafar, Adnan Zikri, (2017), Integrating Zakat with Development Impact Bond (DIB): Assessing Possible Approaches to Maximizing Impact from Zakat Investment ،Wharton Undergraduate Research ،Socical Impact Research Experience (SIRE) ،University of Pennsylvania.
4. Migdad, Abdalrahman, (2019), Managing Zakat through Institutions: Case of Malaysia ،International Journal of Islamic Economics and Finance Studies.
5. UNDP, (2021), Global Multidimensional Poverty Index 2021 ،United Nations Development Programme and Oxford Poverty and Human Development Initiative (OPHI) ،University of Oxford ،UK.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية:

١. الموقع الرسمي لبيت الزكاة الكويتي https://www.zakathouse.org.kw/
٢. الموقع الرسمي لخدمة الزكاة التابع لوزارة الشئون الدينية بالجزائر https://www.marw.dz/zakate/
٣. الموقع الرسمي لديوان الزكاة السوداني https://zakat-chamber.gov.sd/
٤. الموقع الرسمي لديوان زكاة جيبوتي http://www.diwanzakat.dj/
٥. الموقع الرسمي لصندوق الزكاة الأردني http://www.zakatfund.org/
٦. الموقع الرسمي لصندوق زكاة لبنان https://www.zakat.org.lb/
٧. الموقع الرسمي لمنظمة التعاون الإسلامي https://www.oic-oci.org/states/